

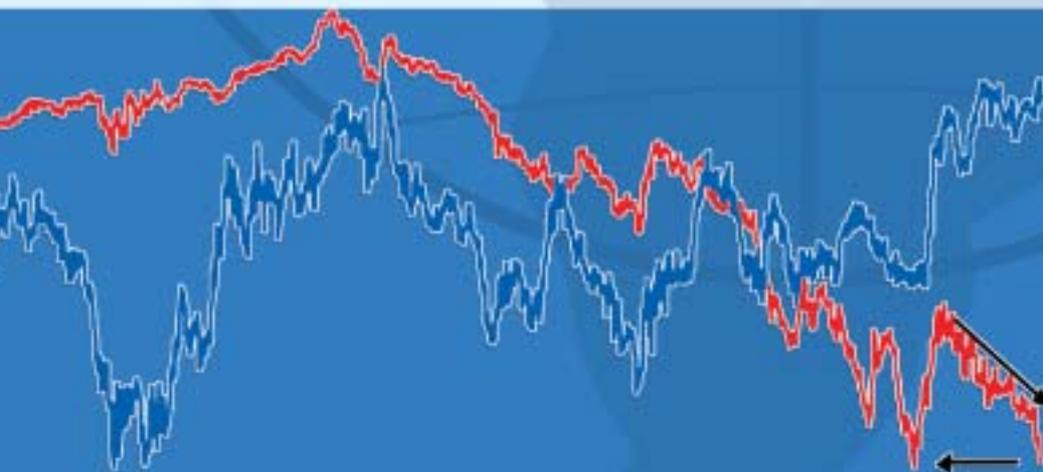


السنة الثالثة والعشرون - العدد الفصلي الرابع 2005

خدمات الاستثمار

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (هيئة عربية بولبية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- القمة السادسة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي
- تطورات الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية
- مؤشرات سهولة أداء الأعمال وإمكانية الحصول على رأس المال والقدرة على الابداع والحرية الاقتصادية والتنافسية العالمية والشفافية
- معلومات حول:
المؤتمر الحادي عشر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب



فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	مجلس الإدارة
4	أنشطة المؤسسة
12	من الوطن العربي
13	إتجاهات
21	مؤشرات

أغراض المؤسسة وأجهزتها

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مؤسسة إقليمية عربية تضم في عضويتها جميع الأقطار العربية ومقرها دولة الكويت وقد باشرت أعمالها في منتصف عام 1975.

أغراض المؤسسة:

- توفر المؤسسة الضمان للاستثمارات ولائتمان الصادرات فيما بين الأقطار العربية وذلك ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمار وضد المخاطر غير التجارية والتجارية بالنسبة لائتمان الصادرات، وتشمل المخاطر غير التجارية التأميم والمصادرة ونزع الملكية وعدم المقدرة على تحويل حقوق المستثمر أو المصدر والحرب والفتن الأهلية وإلغاء ترخيص استيراد البضاعة أو منع دخولها أو عبورها، وتشمل المخاطر التجارية عدم وفاء المدين أو إعساره أو إفلاسه أو فسخه أو إنهائه عقد التصدير.
- تعمل المؤسسة على تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية.

مجلس مساهمي المؤسسة:

وهو أعلى سلطة في المؤسسة وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها ومن المهام التي يتولاها وضع السياسة العامة وإقرار النظم واللوائح المالية والإدارية والتقرير بشأن المسائل المالية والإدارية وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام. ويتألف المجلس من مندوب واحد لكل دولة عضو بالمؤسسة.

مجلس الإدارة:

يتكون المجلس من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً. يتولى المجلس في إدارة أعمال المؤسسة الصلاحيات المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الاختصاصات إعداد النظم واللوائح المالية والإدارية، وإقرار برامج العمليات والبحوث التي يقدمها المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، وتحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، واعتماد الموازنة التقديرية للمؤسسة، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

يتكون مجلس الإدارة حالياً على النحو التالي:

رئيساً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

عضواً

سعادة الأستاذ ناصر بن محمد القحطاني

سعادة الأستاذ خالد عبدالرحمن المجحم

سعادة الأستاذ علي رمضان شنيبيش

سعادة الأستاذ جاسم راشد الشامسي

سعادة الأستاذ محمد علي طالب

سعادة الأستاذ عبد اللطيف شعبان

سعادة الأستاذ عبدالقادر محمد أحمد

سعادة الدكتور محمد غسان الحبش

المدير العام:

السيد فهد راشد الإبراهيم

ملتقى آليات الضمان والتمويل في اليمن

مليون دولار بما يمثل نحو 0,95٪ من إجمالي استفادة الدول المصدرة.

وتعود بداية هذه الملتقيات إلى عقد الملتقى الأول لآليات الضمان والتمويل في طرابلس عاصمة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في يونيو 2004، بالتعاون مع مصرف ليبيا المركزي ومشاركة من الوزارات والمؤسسات العامة الليبية ورجال الأعمال والمصارف التجارية ونخبة من المستثمرين العرب والمحليين. ثم توالى الملتقيات المماثلة بعد نجاح هذا الملتقى، إذ تم في يناير 2005 عقد الملتقى الثاني في الخرطوم، بالتعاون مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمشاركة من مختلف القطاعات الاقتصادية ومستثمرين ورجال أعمال محليين وعرب. وتلا ذلك عقد الملتقى الثالث في دمشق في فبراير 2005 برعاية وزير الاقتصاد والتجارة، وبالتعاون مع اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق. وعقد الملتقى الرابع في القاهرة تحت رعاية معالي وزيرة التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية في مايو 2005، بمشاركة من الشخصيات الرسمية ورؤساء مجالس إدارة البنوك وقادة هيئات رجال الأعمال العربية والشركات الصناعية والخدمية المصرية ونخبة من المستثمرين ورجال الأعمال العرب.

وقد نجحت هذه الملتقيات في خلق وتعزيز قنوات التواصل المباشر بين المسؤولين ورجال الأعمال المحليين والعرب وعززت التوجه نحو التعامل بليجابية مع القضايا المطروحة وتوسيع المشاركة في مشروعات استثمارية أو تجارية واعدة في الدول العربية. وستواصل المؤسسة المتابعة الحثيثة لما تم في هذه الملتقيات وتقديم أي دعم متاح لها لتعزيز فعاليتها وإيصالها إلى تحقيق غاياتها. كما تكرر المؤسسة دعوتها لرجال الأعمال والمصدرين والممولين العرب للمشاركة في مثل هذه الملتقيات مستقبلا لاستكشاف المزيد من فرص الاستثمار والتبادل التجاري مع نظرائهم العرب بما يخدم المصلحة المشتركة ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار المنشود في الدول العربية.

والله الموفق،،،

فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

يسرني مع انتهاء عام 2005 والدخول في عام جديد أن أتوجه بأطيب الأمنيات إلى قراء نشرة **ضمناً للإستثمار**. تجيء افتتاحية العدد الفصلي الرابع والأخير لهذا العام لتستعرض فصلاً جديداً من النشاط المتميز الذي أطلقتته **المؤسسة العربية لضمناً للإستثمار** بالتعاون مع الشركة العربية للإستثمار، للتعريف بخدماتها للمستثمرين والمصدرين العرب في مجالي ضمان وتمويل الإستثمار وائتمان الصادرات لتحفيز حركة رؤوس الأموال بين الدول العربية وتشجيع الصادرات العربية البينية والخارجية.

اليمنية. كما تم على هامش الملتقى، تنظيم عدد آخر من اللقاءات مع كبريات الشركات اليمنية المصدرة ومجموعة من رجال الأعمال اليمنيين والمصدرين لسلع مثل البن والشاي والألوية والجلود والاسماك ومضخات المياه وغيرها.

وقد تقدمت **المؤسسة** خلال الملتقى باقتراح لإنشاء هيئة وطنية لضمان ائتمان الصادرات في اليمن، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه مثل هذه الهيئات في تنمية الصادرات الوطنية وتوسيع انتشارها الجغرافي. وحظي هذا الاقتراح باهتمام المسؤولين اليمنيين وضمن في التوصيات الختامية للملتقى، إلى جانب توصيات أخرى شملت الإسراع في إعداد خارطة استثمارية لليمن وإنجاز الدراسة المتعلقة بإنشاء سوق الأوراق المالية واستكمال التشريعات المتعلقة بالتأجير التمويلي وإيجاد قاعدة معلومات موحدة من خلال تشجيع المكاتب المهنية المتخصصة بتوفير مثل هذه البيانات الدقيقة للجهات المانحة وتلك المقدمة لضمانات الإستثمار في اليمن، وأخيراً مواصلة عقد مثل هذه الندوات وتوسيع قاعدة المشاركة محلياً وإقليمياً ودولياً.

وفي مبادرة هي الأولى من نوعها، كرمت **المؤسسة** عدداً من الشخصيات العربية المشاركة وقدمت لهم دروعاً تذكارية.

تجدد الإشارة إلى أن القيمة الإجمالية لاستفادة اليمن كدولة مضيقة (مستوردة) من خدمات المؤسسة منذ إنشائها وحتى نهاية أكتوبر 2005 بلغت نحو 194 مليون دولار وهو ما يمثل نحو 7,6٪ من إجمالي استفادة الدول المستوردة. كما بلغت القيمة الإجمالية لاستفادة اليمن كدولة مستثمرة (مصدرة) خلال الفترة ذاتها نحو 24

وقد تجسد هذا النشاط في تنظيم ملتقيات آليات الضمان والتمويل، التي عقدت في إطارها خمسة ملتقيات كان آخرها الملتقى الخامس لآليات الضمان والتمويل في صنعاء بالجمهورية اليمنية يومي 4 و5 ديسمبر 2005 تحت شعار "من أجل تفعيل دور خدمات الضمان والتمويل وائتمان الصادرات والإستثمار بالجمهورية اليمنية"، برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية وبالتعاون مع كل من المجلس الأعلى لتنمية الصادرات والبنك الوطني للتجارة والإستثمار في اليمن. وقد شارك برنامج الصادرات السعودية مع كل من **المؤسسة** والشركة العربية للإستثمار في تنظيم هذا الملتقى.

شهد الملتقى مشاركة مكثفة بلغت نحو 300 شخصية جمعت ممثلي المصارف التجارية الخاصة والحكومية وبعض الوزارات والمؤسسات العامة وهيئات رجال الأعمال والمستثمرين في اليمن، مع نظرائهم من المؤسسات الإقليمية والقطرية الوسيطة العاملة في مجال خدمات الضمان والتمويل وائتمان الصادرات ومجموعة من الشركات العربية الإستثمارية والمصدرة من الكويت، السعودية، الإمارات، البحرين، لبنان، سوريا، والسودان. وقد هدف الملتقى إلى التعريف بمناحي الاستفادة من هذه الخدمات لدعم القدرة التنافسية للصادرات اليمنية غير النفطية وفتح أسواق جديدة لها. وقد أقيمت ست محاضرات خلال هذين اليومين شملت عروضاً لنور كل من المؤسسة العربية لضمان الإستثمار والشركة العربية للإستثمار وبرنامج الصادرات السعودية، وعرضاً حول القدرات التصديرية للمنتجات اليمنية غير النفطية وآفاقها المستقبلية، وآخر حول المناخ الإستثماري والفرص الإستثمارية المتاحة في الجمهورية

الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة

- استرداد التعويضات المدفوعة عن تحقق مخاطر تجارية والدعاوى المرفوعة بشأنها بالإضافة إلى الدعاوى المرفوعة على المؤسسة.
- متابعة استرداد المؤسسة لديونها على جمهورية العراق.

من جهة أخرى تدارس المجلس اقتراحاً بتعديل نص الفقرة 2 من المادة 19 من اتفاقية المؤسسة بحيث يعاد الاختصاص بتحديد معدل الأقساط السنوية لضمان المؤسسة إلى مديرها العام، وقد أحال مجلس الإدارة ذلك التعديل إلى مجلس المساهمين لإقراره في دورته القادمة المزمع عقدها في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة من 18 إلى 19 نيسان (إبريل) 2006.

عقد مجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار اجتماعه الرابع لسنة 2005 بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 24 تشرين ثاني (نوفمبر) 2005 وفي مستهل الاجتماع أقر المجلس مشروع جدول أعماله ثم صدق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.

عرض للميزانية التقديرية للسنة المالية 2006 وقرر المجلس اعتمادها، بالإضافة إلى ذلك فقد تدارس المجلس عدة مذكرات وقرر بشأنها التوجيهات اللازمة، وقد تناولت تلك المذكرات المواضيع التالية:

- المبالغ المستحقة على شركات إعادة التأمين وما اتخذته المؤسسة من إجراءات لاقتضاؤها.

بعد ذلك قدم السيد المدير العام عرضاً تفصيلياً لنتائج نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 2005/5/1 إلى 2005/8/31 وقد أخذ المجلس علماً بتلك النشاطات وأشاد بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال تلك الفترة، كما استعرض رئيس وحدة التدقيق تقريره عن الفترة نفسها فأخذ المجلس علماً به وأحاله إلى السيد المدير العام لأخذ ما ورد فيه بعين الاعتبار، ثم قام السيد المدير العام بتقديم

أنشطة المؤسسة

- الجهود التسويقية لخدمات الضمان قامت المؤسسة بجهود تسويقية مكثفة خلال الربع الأخير من العام شملت زيارات ميدانية لنحو 130 جهة من المستثمرين والشركات المصدرة والمؤسسات التمويلية في (6) دول عربية هي دولة المقر (الكويت) والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية. كما قامت المؤسسة بإطلاق حملات بريدية مباشرة غطت ما يزيد على 5000 جهة من مصارف وشركات تأجير ومصدين ومستثمرين عرب لإطلاعهم على خدمات المؤسسة المتنوعة. ومن جهة أخرى واصلت المؤسسة استكمال حزمة المواد الإعلامية المستخدمة بالتعريف بخدماتها بإصدار ملفين تعريفيين جديدين لكل من عقد ضمان خطاب الاعتماد وعقد ضمان القرض.

قطاعات البنية التحتية والبتروك والنقل والتأجير وذلك في (5) دول عربية. وعلى صعيد إعادة التأمين، قامت المؤسسة بتوقيع اتفاقية إعادة تأمين بالمحاصة مع هيئة الضمان الوطنية في الجزائر تقوم بموجبها بقبول نسبة هامة من التزامات هذه الهيئة. وعلى صعيد تطوير عقود الضمان، قامت المؤسسة بإصدار عقدي ضمان جديدين لفائدة المؤسسات المالية من مصارف وشركات إيجار يشملان عقد ضمان تعزيز خطابات الاعتماد وعقد ضمان الإيجار. وعلى صعيد تقديم الدعم الفني لهيئات وشركات الضمان العربية، نظمت المؤسسة دورة تدريبية خاصة في مجال ضمان ائتمان الصادات لعدد من الكوادر العاملة في هيئة الضمان الوطنية في الجمهورية السودانية وآخرين من شركة ضمان خاصة.

● عمليات الضمان

على صعيد ضمان ائتمان الصادرات، أبرمت المؤسسة خلال الربع الأخير من عام 2005، (15) عقد ضمان و(15) ملحقا بلغت قيمتها الإجمالية نحو 48 مليون دولار أمريكي. وتوزعت العقود على (6) عقود ضمان ائتمان صادرات شاملة و (9) عقود ضمان ائتمان صادرات محددة. وقد استفاد من هذه الضمانات (16) شركة مصدرة تنتمي إلى (7) دول عربية، وبلغ عدد الدول المستوردة (14) دولة منها دولتان غير عربيتين. كما تسلمت المؤسسة (70) استفسارا عن آليات الضمان من (58) جهة مختلفة بين شركات مصدرة ومؤسسات مالية وهيئات ضمان من عدة دول عربية.

أما على صعيد ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة خلال الفترة ذاتها (7) استفسارات صادرة عن مستثمرين من (3) دول عربية و من شركتين عربيتين أجنبيتين مشتركتين لضمان استثمارات مختلفة في



● تنظيم فعاليات ومؤتمرات

1. نظمت المؤسسة الاجتماع العاشر لملتقى هيئات الضمان العربية في دولة الكويت خلال يومي 9 و 10 نوفمبر 2005، بمشاركة الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية، الشركة المصرية لضمان الصادرات، الشركة الأردنية لضمان القروض، برنامج الصادرات السعودية، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وكالة ضمان ائتمان الصادرات في سلطنة عمان، الشركة اللبنانية لضمان القروض، شركة شيكان للتأمين و إعادة التأمين السودانية، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات وعدد من المؤسسات التمويلية والمصارف العربية منها الشركة العربية للاستثمار، برنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة المصرفية العربية. تم خلال الاجتماع عقد خمس جلسات عمل تركزت حول محورين أساسيين، تناول الأول منها عرض أهم التطورات الحاصلة لدى كل هيئة مشاركة، كما تم تقديم عرض لنتائج الدراسة المقارنة عن أداء الهيئات الأعضاء لعدد من الجوانب المتعلقة بعملها، كالعقود والأقساط والتعويض والاسترداد وتحليل المخاطر والكلفة، وذلك استناداً للبيانات التي تم تجميعها بموجب استبيان أعد لهذا الغرض. إضافة إلى ذلك تمت مناقشة التصور المعروض من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بشأن تطوير أعمال الملتقى ومقترحات الأعضاء بشأنه. وتناول الملتقى في محوره الثاني الموضوع الرئيسي له وهو العلاقة بين هيئات الضمان والمؤسسات التمويلية، حيث تم تقديم سبع أوراق عمل متخصصة عالجت العديد من المواضيع ذات الصلة بالموضوع الرئيسي. وقد اختتم الملتقى أعماله بإقرار عدة توصيات منها تأسيس منتدى افتراضي على شبكة الإنترنت لتبادل الآراء والتجارب بين الأعضاء بشأن مسائل فنية محددة أو غيرها، تبادل المعلومات الائتمانية بين الهيئات الأعضاء خاصة بشأن المستوردين وبالذات المتخلفون عن الدفع (القائمة السوداء) واقتراح إنشاء شركات معلومات تابعة لها أو خلق قاعدة بيانات مركزية، التعاون في عمليات إعادة التأمين المشترك والتفاوض الجماعي مع

معيدي التأمين العالميين وفي مجال استرداد التعويضات المدفوعة، نقل وتعميم التجارب الخاصة والخبرات المكتسبة لدى الهيئات الأعضاء. كما أوصى الملتقى بأن تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، كونها أمانة تنسيق هذه الملتقيات، بمخاطبة حكومات الدول العربية التي لا يوجد بها هيئات ضمان وطنية وحثها على إنشاء مثل تلك الهيئات لما فيها من مصلحة لاقتصاداتها الوطنية، وكذلك مخاطبة المصارف المركزية في الدول العربية، بالتعاون مع هيئة الضمان في قطر، بشأن إصدار التشريعات اللازمة لتصنيف هيئات الضمان العربية واعتبار الضمان المقدم منها كضمان إضافي مقبول، وكذلك مخاطبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدى جامعة الدول العربية لحث الدول الأعضاء على إرساء التشريعات اللازمة للحصول على المعلومات الائتمانية بشفافية. من جهة أخرى تم توجيه الدعوة إلى تشكيل لجنة مشتركة بين هيئات الضمان والمؤسسات التمويلية لمناقشة الإشكاليات والمعوقات القائمة لغرض تعزيز التعاون بينهما. وقد تم الاتفاق على انعقاد الاجتماع الحادي عشر خلال الربع الأخير من عام 2007 في بيروت، وأن يكون الموضوع الرئيسي للاجتماع القادم "تحديد المعلومات الائتمانية".

2. نظمت المؤسسة ملتقى آليات الضمان والتمويل تحت شعار "من أجل تفعيل دور خدمات الضمان والتمويل وائتمان الصادرات والاستثمار بالجمهورية اليمنية" بالتعاون مع الشركة العربية للاستثمار وبرنامج الصادرات السعودية والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية والبنك الوطني للتجارة والاستثمار وبرعاية وزير الصناعة والتجارة اليمني وذلك يومي 4 و 5 ديسمبر 2005. وقد شارك في هذا الملتقى ما يزيد على 300 شخصية من رجال الأعمال اليمنيين والعرب وممثلو عدد من الوزارات والمؤسسات العامة والمصارف الخاصة والحكومية.

3. شهد الربع الأخير من العام عقد الاجتماعين الرابع والخامس للجنة التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (مرام 11) الذي تنظمه

المؤسسة بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وقد عقد الاجتماع الرابع في المنامة بتاريخ 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2005، بتنظيم من الأمانة الفنية للمؤتمر (الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) ومشاركة ممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة، ممثلة بمديرها العام، والقطر المضيف (مملكة البحرين). وقد قدمت المؤسسة في الاجتماع مذكرة متابعة بشأن اتصالات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهيئات ووكالات تشجيع الاستثمار العربية التي ترغب في تقديم عروض قطرية لمناخ الاستثمار في دولها خلال المؤتمر وكذلك المشاركة في ورش عمل متوازية لتقديم الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية والمالية في القطاعات ذات الأولوية لأقطارها. كما شارك السيد المدير العام للمؤسسة في الاجتماع الخامس للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في بيروت بتاريخ 21 كانون الأول ديسمبر 2005 لمتابعة المستجدات الخاصة بتنظيم برنامج المؤتمر ومتابعة ردود الدعوات. وقد اتفق المجتمعون على تنظيم مؤتمر صحفي للإعلان عن المؤتمر سيعقد في العاصمة البحرينية، المنامة، بتاريخ 18 كانون الثاني (يناير) 2006. وكانت المؤسسة قد تسلمت من الأمانة العامة الفنية للمؤتمر (200) نسخة من الكراس التعريفية للمؤتمر (باللغتين العربية والإنجليزية) وقامت بتوزيع الدعوات والكراس التعريفية للمؤتمر والاستثمارات الإجرائية إلى كل من هيئات ووكالات تشجيع الاستثمار العربية وإلى قائمة المدعوين المحددة والتي تضم المنظمات العربية والاتحادات النوعية والبنوك العربية المشتركة وعملاء المؤسسة وجهات أخرى أبدت رغبتها في المشاركة في المؤتمر.

● مشاركة في فعاليات ومؤتمرات

1. حلقة نقاشية حول "هل قامت المؤسسات المالية العربية بدورها في التنمية" شاركت المؤسسة في حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط ضمن فعالياته وأنشطته حول "هل قامت المؤسسات المالية

المعلومات: <http://www.escwa.org.lb/arabic/wto/index.asp>.

4. مؤتمر الصناعيين العاشر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حضرت المؤسسة مؤتمر الصناعيين العاشر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي نظّمته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وكان الموضوع الرئيسي للمؤتمر "القدرة التنافسية للصناعة الخليجية في الاقتصاد الجديد" وقد عقد في الكويت خلال الفترة 3-4 كانون الأول (ديسمبر) 2005.

5. اجتماع خبراء حول "سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الإسكوا"

شارك وفد المؤسسة برئاسة السيد المدير العام في اجتماع الخبراء حول "سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الإسكوا" الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، الذي عقد في بيروت خلال الفترة 20-22 كانون الأول (ديسمبر) 2005. وقد جاء هذا الاجتماع إبان انتهاء المرحلة الأولى من مشروع دعم شبكات الارتباط وتبادل الخبرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير نهج موحد لقياس بيانات وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعه القطاعي وتحليل سياسات الاستثمار في الدول العربية الخمس التي استكملت المرحلة الأولى من هذا المشروع، وتضم الأردن والسعودية وسلطنة عمان والبحرين وسوريا وبحث إمكانية صياغة إستراتيجية إقليمية لدعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. وقد شاركت وفود من (14) دولة عربية وممثلون عن هيئات ووكالات إقليمية ودولية وعدد من الخبراء والمستشارين. واتفق المشاركون على أهمية التواصل وتبادل الخبرات ومساعدة الدول التي ستدخل في المرحلة الثانية من المشروع.

6. حلقة نقاشية حول "معوقات الإنتاجية في الاقتصادات العربية وسبل تقليصها"

شاركت المؤسسة في حلقة نقاشية نظمها المعهد العربي للتخطيط ضمن فعالياته وأنشطته حول "معوقات الإنتاجية في الاقتصادات العربية وسبل تقليصها" وعقدت في الكويت بتاريخ 20 كانون الأول (ديسمبر) 2005.

القانونية، وعدد من منظمات المجتمع المدني العربي. وقد هنا المجتمعون المملكة العربية السعودية على عضويتها في منظمة التجارة العالمية كعضو رقم 149. وقد تمخضت مداولات الاجتماع عن "إعلان بيروت" الذي دعا إلى تعزيز عملية التنسيق بين الدول العربية ومجموعات الدول النامية الأخرى لما فيه الفائدة المشتركة وتحسين فرص نفاذ الصادرات العربية وحدد مواقف الدول العربية إزاء المفاوضات الدائرة حول مواضيع الزراعة والقطن والصادرات غير الزراعية وتسهيل التجارة وخلافه مع التأكيد على الالتزام الأساسي بإعلان الدوحة بوضع احتياجات ومصالح الدول النامية، وخاصة الدول الأقل نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. يلخص **الحدود المين** هنا أهم المواقف العربية وفق "إعلان بيروت" وكذلك وفق "إعلان عمان" الذي صدر عن وزراء التجارة في الدول العربية الذين اجتمعوا في العاصمة الأردنية (عمّان) بتاريخ 28 سبتمبر 2005، بتنظيم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة الأردنية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وقد أعرب فريق التجارة ومنظمة التجارة العالمية في إطار إدارة العولمة والتكامل الإقليمي في الإسكوا عن استعداده لتقديم الدعم الفني وبناء القدرات للدول العربية التي ترغب في الدخول بعضوية منظمة التجارة العالمية وكذلك الدول العربية الأعضاء لتحسين قدراتها في المفاوضات متعددة الأطراف ومساعدة المسؤولين على تفهم مجريات المفاوضات والتي تمثلت هذا العام بإصدار كتيبات تلخص مختلف القضايا كما سبق أن فعلت في المؤتمرين الوزاريين الرابع والخامس. ونكر ممثل البنك الدولي أن برنامج (التجارة وليس المعونة) الذي أطلقه البنك الدولي يهدف أساساً لمساعدة الدول النامية في تفهم النواحي الفنية لقضايا التجارة العالمية. كما ذكر مندوب منظمة الجمارك العالمية أن منظمته تقدم معونات لدعم إدارات الجمارك في الدول النامية على فهم وتطبيق الإجراءات المتعلقة بالتزامات الدول تطبيقاً ناجحاً وواضحاً خاصة أن معظم هذه الإجراءات تطبق أساساً في المعابر الحدودية للقطر. (لمزيد من

العربية بدورها في التنمية" وعقدت في الكويت بتاريخ 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005.

2. الدورة الثانية لملتقى الأردن الاقتصادي

شاركت المؤسسة في الدورة الثانية لملتقى الأردن الاقتصادي برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية، ونظمتها مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع الحكومة الأردنية ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة خلال يومي 27 و28 نوفمبر 2005. وقد حضر هذا الملتقى ما يزيد على 1000 شخصية من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والمستثمرين المحليين والعرب الذين أكدوا أن استثماراتهم في الأردن لن تتأثر بالتفجيرات التي شهدتها العاصمة عمّان قبيل انعقاد الملتقى. وتم خلال الملتقى عرض فرص استثمارية لمشروعات ضخمة في كل من الأردن والعراق وفلسطين.

3. الاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية

شاركت المؤسسة في اجتماع الخبراء والاجتماع الوزاري العربي للإعداد للمؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والبنك الدولي ومركز البحوث الدولية الكندي وشبكة المنظمات الأهلية العربية في بيروت خلال الفترة 11/28 - 12/1/2005. وقد حضر الاجتماع نحو 138 شخصية على رأسهم رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية وعدد من وزراء التجارة العرب من قطر، الكويت، سوريا، مصر، ليبيا، لبنان إضافة إلى الوفود القطرية العربية من الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، السودان، الجزائر، اليمن، وعدد من المنظمات الدولية والعربية إلى جانب مشاركة المؤسسة، منها المنظمة العالمية للجمارك، البنك الإسلامي للتنمية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. كما شارك القطاع الخاص ممثلاً ببعض الشركات والمراكز



**ملاحم عامة لموقف الدول العربية من القضايا الرئيسية
التي بحثت في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج 13-18 ديسمبر 2005
وفق إعلان عمان (28 نوفمبر 2005) وإعلان بيروت (1 ديسمبر 2005)**

رقم	الموضوع	موقف الدول العربية	نتائج الإعلان الوزاري في اختتام المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية
1	المفاوضات بشأن الزراعة	<ul style="list-style-type: none"> - ان تأخذ آليات التفاوض في الاعتبار لمواصلة السياسات الزراعية للدول العربية التي تدعم أهدافها الإنمائية وضمان نفاذ للأسواق أفضل للمنتجات الزراعية العربية إلى الأسواق في صورتها الأولية أو مصنعة. - ان تكون عدد السلع الحساسة للدول التقدمة اقل ما يمكن وان تطبق تلك الدول التعريفات التصاعديّة بشكل كامل. - ضرورة العمل بمبدأ التناسبية في خفض التعريفات الجمركية. - استحداث آليات مرنة ومواكبة بشأن تحديد ومعاملة المنتجات الخاصة لضمان الأمن الغذائي مع إلغاء آلية الوقاية الخاصة للدول المتقدمة. - العمل بأحكام المعاملة الخاصة والتمييزية لتسهيل الوصول للأسواق. - توفير مرونة اكبر للدول الأقل نموا بإعفاء المنتجات الزراعية الواردة منها وفي تحديد مستويات الالتزامات المربوطة لخطوط تعريفاتها. - الإلغاء السريع لجميع اشكال دعم صادرات المنتجات الزراعية دون المساس بالمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والدول الأقل نموا. - الإبراز الواضح لعناصر المعاملة الخاصة والتفضيلية لأية ضوابط توضع بشأن قروض الصادرات، والتزامات المانحين للمعونة الغذائية، واستبعاد مؤسسات الدولة التجارية من تطبيق هذه الضوابط. - الاتفاق على معادلة لتخفيضات فعالة في نظم الدعم المحلي وفي الوقت ذاته الحفاظ على التنمية الزراعية والريفية. مشاركة الدول المتقدمة في توضيح معايير الصندوق الأخضر للتأكد من عدم وجود آثار مشوهة للتجارة. - مراعاة وضع الدول العربية المنضمة حديثا. 	<ul style="list-style-type: none"> - تم الاتفاق على وقف الدعم على الصادرات الزراعية في نهاية 2013، على ان يتم تحديد آليات المفاوضات بنهاية ابريل 2006 وتقديم جداول الالتزامات في موعد أقصاه نهاية يوليو 2006 مع النظر في وضع آلية وقاية بالنسبة لاستخدام الدول النامية. - تم الاتفاق على إنهاء دعم الصادرات المشوه لتجارة القطن بنهاية عام 2006.
2	النفاذ إلى الأسواق للسلع الصناعية (غير الزراعية)	<ul style="list-style-type: none"> - التوصل إلى صيغة تخفيض في التعريفات الجمركية مناسبة للاعتبارات الإنمائية وفق اتفاق تموز. - عدم تماثلية تطبيق التخفيض الجمركي بين الدول المتقدمة والدول النامية. - إيجاد الحلول المناسبة لتآكل الافضليات. - التأكيد على الطابع الاختياري للانضمام للمبادرات القطاعية. - تأكيد اجراء المفاوضات بشأن القيود غير التعريفية بالتوازي مع المفاوضات الخاصة بالتخفيضات التعريفية. - إجراء دراسة بشأن الآثار المحتملة للمعادلات المختلفة في شأن نفاذ المنتجات الصناعية. - ايلاء العناية المناسبة لتعزيز فرص اقتراح دولة قطر بشأن الغاز الطبيعي ومشتقاته في سياق مفاوضات السلع البيئية. 	<ul style="list-style-type: none"> - يتم الاتفاق على آليات المفاوضات بموعد أقصاه نهاية ابريل 2006 وأن تقدم جداول الالتزامات بنهاية يوليو 2006. - يتم النظر في المبادرات القطاعية على أساس طوعي بين الأطراف المهمة. - للدول النامية الحق في تحديد المنتجات الحساسة. - تبني المعادلة السويسرية وفق مستويات نسب مختلفة لإزالة أو تخفيض التعريفات الجمركية خاصة للسلع ذات الأهمية للدول النامية مع السماح بأقل من التبادلية الكاملة للدول النامية ومراعاة المرونة في وضع الدول الصغيرة والعمل على استكمال الشكل النهائي لها.

رقم	الموضوع	موقف الدول العربية	نتائج الإعلان الوزاري في اختتام المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية
3	التجارة في الخدمات	<ul style="list-style-type: none"> - استخدام أسلوب التحرير التدريجي في مفاوضات الخدمات. - مراعاة زيادة مساهمة الدول النامية في التجارة الدولية للخدمات وخاصة صغار الموردين فيها. - الاهتمام بنمط التوريد الرابع (وجود أشخاص طبيعيين يمثلون مورد خدمة من طرف ما في أراضي أي طرف آخر) - تعزيز ضوابط التنظيم المحلي للالتزامات الدول العربية في المجالات التي تهمها. - الإسراع بوضع آلية للتدابير الوقائية لحالات الطوارئ وإقرار معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية. - ضمان عدم شمول المشتريات الحكومية عناصر تتعلق بالنفاذ للأسواق. - تقديم المساعدة الفنية اللازمة للدول العربية. - منح الدول المنضمة حديثاً شروطاً وتسهيلات خاصة. 	<ul style="list-style-type: none"> - توافق الدول الأعضاء على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف إلى جانب المفاوضات الثنائية في مفاوضات التجارة في الخدمات على أن يتم تقديم الطلبات متعددة الأطراف في موعد أقصاه 28 فبراير 2006 وتقديم العروض المحسنة في موعد أقصاه 31 يوليو 2006 ورفع الجداول النهائية للالتزامات الدول في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2006. - مراعاة حجم الاقتصادات لكل دولة عضو منفردة وبموجب القطاعات. - مراعاة الاحتياجات التصديرية للدول النامية.
4	تسهيل التجارة	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على ضرورة تحقيق تقدم في إطار المفاوضات الجارية وفق حزمة يوليو - تحديد احتياجات وبناء قدرات الدول النامية والأقل نمواً. - منح المعاملة الخاصة والتفضيلية وتحديد احتياجات وأولويات الدول النامية والأقل نمواً. - دعم الجهود الإقليمية لتسهيل التجارة بين الدول العربية. - زيادة التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية وشبه الإقليمية لتقديم المساعدة الفنية للدول العربية وتعزيز تنافسية الدول العربية 	<ul style="list-style-type: none"> - تحسين المواد 5 و8 و10 من اتفاقية (الجات 1994). - تؤمن الدول الأعضاء النفاذ إلى أسواقها لما لا يقل عن 97٪ من صادرات الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية أو تحديد نسب حصص بنهاية عام 2008. - بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية التأكيد على أنها جزء متكامل من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وجعلهم أكثر فعالية وكفاءة مع مراعاة انه ما زال هناك الكثير المطلوب انجازه في وضع الدول الأقل نمواً والتركيز على البعد التنموي لها.
5	الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية	<ul style="list-style-type: none"> - تولي الدول العربية اهتماماً بتعزيز الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة وتتطلع إلى آلية مناسبة لتنفيذ القرارات الخاصة بذلك. 	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على أهمية تعديل اتفاقية التريبس لمراعاة الصحة العامة وفق قرار المجلس العام في 6 ديسمبر 2005.
6	قواعد التجارة	<ul style="list-style-type: none"> - ضرورة عدم إدراج قواعد معقدة في اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية. - الحصول على المساعدة الفنية اللازمة بشأن هاتين الاتفاقيتين. - تعزيز البعد الإنمائي للتنمية في هذه المفاوضات 	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد في مجال اتفاقية مكافحة الإغراق على أهمية متابعة المفاوضات لتحقيق مزيد من التحسينات باتجاه تعزيز الشفافية والوضوح لصالح كافة الدول الأعضاء خاصة الدول النامية وتلك الأقل نمواً مع مراعاة إدخال البعد التنموي كجزء متكامل من هذه المفاوضات، والدعوة لتجنب اللجوء إلى إجراءات مكافحة الإغراق غير الضرورية أو اللازمة واستخدامها كلما كان ذلك ضرورياً لتعزيز كفاءتها. - ملاحظة بشأن اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية أن التعديلات المقترحة بخصوص تعريف حالات الدعم المسموح أو الممنوع ووضع ضمانات وائتمان الصادات وغيرها فهي ما زالت بحاجة إلى دراسة للخروج بنتيجة مقبولة ومتوازنة. - محاولة تقييم نتائج المفاوضات مع انتهاء جولة المفاوضات الحالية عام 2006.



رقم	الموضوع	موقف الدول العربية	نتائج الإعلان الوزاري في اختتام المؤتمر السادس لمنظمة التجارة العالمية
7	التجارة والبيئة	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على تعريف مشترك وموحد لماهية السلع والخدمات البيئية. - بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى إطار للتعامل مع السلع والخدمات البيئية يراعي وضع الدول النامية والأقل نمواً. 	<ul style="list-style-type: none"> - التأكيد على ارتباط التجارة بالبيئة وانسجام قواعد التجارة مع التزامات الأعضاء المترتبة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة.
8	الدول الأقل نمواً	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار بالصعوبة التي تواجه الدول الأقل نمواً في الاندماج بالنظام التجاري العالمي - حث الدول المتقدمة على الالتزام بإعفاء صادرات الدول الأقل نمواً من الرسوم الجمركية والحصص وتحرير نمط التوريد الرابع من اتفاقية تجارة الخدمات (حرية حركة الأشخاص) في كافة مستويات المهارة. 	<ul style="list-style-type: none"> - تؤمن الدول الأعضاء الدخول إلى أسواقها لما لا يقل عن 97٪ من صادرات الدول الأقل نمواً بدون رسوم جمركية وبدون تحديد نسب حصص بنهاية 2008.
9	التجارة والديون والتمويل	<ul style="list-style-type: none"> - الإقرار بأهمية توفير الاتساق بين التجارة والديون والتمويل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية من جهة أخرى. - التجانس بين الفرق العاملة في المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية. - الترحيب بمبادرة (توفير المعونة للتجارة) مع مراعاة تكاليف التكيف في الدول النامية. - التصدي لوضع المديونية في الدول العربية و علاقته بالتجارة. 	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة العمل على تقديم الاقتراحات التي من شأنها توفير الاتساق بين التجارة والديون والتمويل وفق حدود صلاحيات وإمكانات منظمة التجارة العالمية.
10	التجارة ونقل التكنولوجيا	<ul style="list-style-type: none"> - العمل على إيجاد حلول دائمة للمشاكل المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وزيادة تدفقها. 	<ul style="list-style-type: none"> - مواصلة العمل على تحقيق التقدم في المجالات التي من شأنها تعزيز نقل التكنولوجيا للدول النامية لتعميق البعد التنموي لبرنامج عمل الدوحة
11	الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية	<ul style="list-style-type: none"> - دعوة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل وتيسير انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية وعدم استخدام اعتبارات غير تجارية لتأخير عملية انضمامها. - الحث على تبادل الخبرات بين الدول العربية. - التأكيد على تطبيق شروط المعاملة الخاصة والتفضيلية على كافة الدول النامية والأقل نمواً في طور الانضمام. - التأكيد على حصول الجامعة العربية على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية، وطلب فلسطين للحضور كمرآب في الاجتماع الوزاري السادس في هونج كونج. 	<ul style="list-style-type: none"> - الترحيب بالأعضاء الجدد (نيبال، كمبوديا، السعودية) وملاحظة أن توفاً أنهت مرحلة المفاوضات، والعمل على تسهيل دخول كافة الدول لعولمة دور منظمة التجارة العالمية والعمل بقواعد السلوك التجاري متعدد الأطراف، وإعطاء الأولوية لـ (29) دولة في طور العضوية. - تسهيل عملية الدخول في عضوية الدول الأقل نمواً وفقاً لقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2002.

معلومات حول:

المؤتمر الحادي عشر لرجال الأعمال والمستثمرين العرب النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج

المنامة - مملكة البحرين ٦- ٧ آذار (مارس) ٢٠٠٦

- التنمية والاستثمار في مملكة البحرين: الإمكانات والتطلعات (التنمية الاقتصادية في مملكة البحرين، مناخ الاستثمار في مملكة البحرين، تجارب مختارة في مجال الاستثمار في مملكة البحرين).

- فرص الاستثمار: عروض قطرية (تقدم هيئات ووكالات تشجيع الاستثمار في الدول العربية نبذة عن مناخ الاستثمار في أقطارها والخدمات التي توفرها في الترويج للاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية).

- ورش عمل ومعرض مصاحب (يفسح المجال للقاءات جانبية بين أعضاء المؤتمر لاستعراض الفرص الاستثمارية، وللإستماع إلى العروض المقدمة في ورش العمل التي تديرها هيئات ووكالات تشجيع الاستثمار والشركات العارضة للمشاريع، والمشاركة في معرض مصاحب على أسس تجارية).

- تفعيل مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب (تعقد طاولة مستديرة تضم الجهات الداعية والمنظمة والراعية للمؤتمر حول وسائل تفعيل مؤتمرات رجال الأعمال والمستثمرين العرب).

الترويج للمشاريع الاستثمارية والمعرض المصاحب

● الترويج للمشاريع الاستثمارية: سيتم خلال المؤتمر تقديم عروض لمشاريع استثمارية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية. ويمكن التقدم بالمشاريع من قبل هيئات تشجيع الاستثمار الوطنية أو من قبل المشاركين من مستثمرين من القطاعين الخاص والعام. ويتم ذلك من خلال استيفاء "استمارة المشاريع

الجهات المنظمة:

ينظم المؤتمر بشكل دوري منذ عام 1982 وعلى أساس كل عامين من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار. وينعقد في دورته الحادية عشرة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين الموقر في مملكة البحرين وباستضافة من غرفة تجارة وصناعة البحرين بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين.

المشاركون في المؤتمر:

- معالي الوزراء العرب والسادة المسؤولون،
- رجال الأعمال العرب ومؤسساتهم،
- ممثلون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية،
- ممثلون عن الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة،
- المنظمات والاتحادات والشركات العاملة في مختلف قطاعات العمل الاقتصادي العربي المشترك،
- المؤسسات الاستثمارية والمالية والمصرفية،
- المؤسسات العربية المشتركة، بما فيها الصناديق العربية،
- شركات الاستثمار العامة والمتخصصة،
- المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية النوعية.

موضوعات المؤتمر:

- تتناول جلسات عمل المؤتمر الموضوعات التالية:
- عوائق الاستثمار في الدول العربية: نظرة شمولية.

محور المؤتمر:

اختير "النهوض بالاستثمار الخاص وآليات الترويج" كمحور رئيسي للمؤتمر، انطلاقاً من الدور المنتظر من القطاع الخاص للنهوض بالتنمية والاستثمار في الدول العربية في ظل برامج الخصخصة وسياسات الانفتاح والعلوامة. وتكتسب آليات الترويج أهمية خاصة في تعزيز هذا الدور.

أهداف المؤتمر:

- مستلزمات النهوض بالاستثمار الخاص في الدول العربية والمعوقات التي تواجهه.
- الفرص الاستثمارية المتاحة في الدول العربية.
- آليات الترويج للاستثمار وإمكانات تطويرها.
- إنكفاء الحوار بين القطاع الخاص والقائمين على الاستثمار في الدول العربية من حكومات وممثلي ووكالات تشجيع الاستثمار بشأن الأطر التنظيمية لتشجيع الاستثمار.
- عرض تجارب ووكالات وهيئات تشجيع الاستثمار والخدمات التي تقدمها.
- المشاريع المعروضة للترويج من خلال معرض وورش عمل.

وذلك قبل تاريخ 15 شباط (فبراير) 2006.

- تم الحصول على أسعار خاصة للمشاركين في فندق الخليج (خمسة نجوم) وغيره من الفنادق (أربعة نجوم) في مدينة المنامة. للاستعلام والحجز يمكن الاتصال بإدارة الحجز على هاتف: (+8/97317726107) أو الاتصال مع غرفة تجارة وصناعة البحرين على العنوان المبين أدناه.
- يرجى التأكيد على توجيه كافة المراسلات، إن لم يذكر خلاف ذلك، بما فيها "استثمار المشاركة" و"استثمار المشاريع المعمروضة للترويج" إلى: السكرتارية الفنية للمؤتمر: الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية على العنوان المبين أدناه.

البحرين يرجى تعبئة (استمارة الحصول على تأشيرة الدخول) وإرفاق صورة من الصفحات الثلاث من جواز السفر وإرسالها إلى غرفة تجارة وصناعة البحرين على العنوان المبين أدناه وذلك قبل تاريخ الأول من آذار (مارس) 2006.

- أما المشاركون في المؤتمر من مملكة البحرين فيتم تسجيلهم لدى غرفة تجارة وصناعة البحرين بموجب شيك باسم الغرفة على حسابها لدى "البنك الأهلي المتحد" بالمنامة بالدولار الأمريكي رقم (003 - 395002 - 0001) أو ما يعادله بالدينار البحريني على الحساب رقم (001 - 395002 - 0001). كما يمكن التسجيل إلكترونياً في موقع الغرفة: www.bcci.bh، أو عبر بريدها الإلكتروني: hessa@bcci.bh

المعمروضة للترويج"، على أن ترسل إلى السكرتارية الفنية للمؤتمر (الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية) على العنوان المبين أدناه، ليتم توزيعها على المشاركين قبل انعقاد المؤتمر.

- المعرض المصاحب للمؤتمر: يمكن الاستفادة من المعرض المصاحب للمؤتمر لترويج المشاريع الاستثمارية. وسيقام المعرض على أسس تجارية، بحيث يتم استئجار مساحات للعرض في قاعة موازية لقاعة انعقاد المؤتمر حسب رغبة العارضين للمشاريع. ويمكن المشاركة بالمعرض من خلال استيفاء "استمارة طلب الاشتراك بالمعرض" وإرسالها قبل تاريخ 1 شباط (فبراير) 2006 إلى "شركة اكسبوسيتي" التي تشرف على تنظيم المعرض والترويج له. وتكون كل جهة عارضة مسؤولة عن إدارة عرض المشاريع التي ترغب بالترويج لها. وللحصول على كافة المعلومات حول المشاركة في المعرض والمساحات المتاحة وإمكانات الحجز والخدمات المقدمة للعارضين يمكن الاتصال بشركة اكسبوسيتي على العنوان المبين أدناه.

الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

ص.ب 2837 - 11 بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: فاكس: 9611814269 + أو 9611862841 +
البريد الإلكتروني: admin@gucciaac.org.lb
الموقع الإلكتروني: www.gucciaac.org.lb

غرفة تجارة وصناعة البحرين

ص.ب 248 المنامة
مملكة البحرين
هاتف: 97317576666 +
فاكس: 97317576602 + أو 97317212937 +
البريد الإلكتروني: hessa@bcci.bn
الموقع الشبكي: www.bcci.bh

شركة اكسبوسيتي (الجهة المنظمة للمعرض)

ص.ب 5455 المنامة
مملكة البحرين
فاكس 97317582009 +
هاتف: 97317582122 +
بريد إلكتروني: expocity@batelco.com.bh

لغة المؤتمر:

لغة المؤتمر العربية مع توافر ترجمة فورية باللغة الانجليزية وبالعكس.

أمور تنظيمية:

- رسم الاشتراك ستمائة دولار أمريكي (600 دولار أمريكي) لكل مشارك ترسل إلى حساب الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية رقم (0-810-332312544)، البنك العربي، رأس بيروت - لبنان. ويمكن التسجيل إلكترونياً في موقع الاتحاد www.gucciaac.org.lb أو عبر بريده الإلكتروني admin@gucciaac.org.lb وذلك قبل تاريخ 15 شباط (فبراير) 2006.
- للحصول على تأشيرة دخول لمملكة

القمة السادسة والعشرون لدول مجلس التعاون الخليجي

العراق. وبخصوص النزاع العربي الإسرائيلي عبر المجلس عن تطلعاته إلى انسحاب إسرائيلي كامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد الانسحاب من غزة وأكد تمسكه بمبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت عام 2002، كما طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي. وجدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج. كما أكد المجلس الأعلى حرص دول مجلس التعاون على سيادة واستقلال وحدة وأمن أراضي كل من الجمهورية السورية وجمهورية لبنان، ورحب باتفاق السلام النهائي في السودان وتشكيل الحكومة السودانية الجديدة، مشيدا بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور.

أما في مجال التعليم فقد وجه المجلس الأعلى للجنة وزراء التعليم العالي بسرعة تنفيذ البرامج والمشاريع المشتركة الخاصة، بالتعليم العالي وما تضمنته وثيقة التطوير الشامل للتعليم. وفي إطار السعي نحو تحقيق الطمأنينة الاجتماعية للعاملين من أبناء دول المجلس في القطاعين العام والخاص أبدى المجلس الأعلى ارتياحه للتجهيزات التنفيذية لمد مظلة الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين، وللخطوات المتخذة للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة، والجهود المبذولة لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

وفي مجال حماية البيئة، اعتمد المجلس الأعلى النظام الاسترشادي للتحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لدول مجلس التعاون في مجال شئون الإنسان والبيئة، وتوجيه اللجان الوزارية المختصة بتكثيف وتنسيق الجهود المبذولة والإجراءات الاحترازية

انعقدت في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة القمة السادسة والعشرون للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 18 إلى 19 كانون أول (ديسمبر) 2005، وسميت القمة "قمة الملك فهد" تخليدا لذكرى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود وما كان له من مآثر وإسهامات للأمتين العربية والإسلامية ولمسيرة المجلس.

لربط المائي ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس، ومشروع إصدار "البطاقة الذكية".

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى الانتهاء من جولات المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وصولا إلى التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بينهما في القريب العاجل. كما عبر المجلس عن ارتياحه للتقدم في المفاوضات لإقامة منطقتي تجارة حرة بين دول المجلس وكل من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية تركيا. وعلى صعيد التعاون مع الجمهورية اليمنية قرر المجلس الأعلى دعم تمويل المشاريع التنموية والتوجيه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار فيها.

وفي المجال السياسي أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة بدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحتلها إيران، وأعرب عن أمله بأن تستجيب إيران للمساعي المبذولة لحل القضية بالطرق السلمية. وفي الشأن العراقي أعرب المجلس عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية العراقية أملا أن تؤدي الانتخابات إلى ضمان وحدة العراق واستقراره، وأكد المجلس الأعلى استمرار دوله بالتزاماتها بما تعهدت به في إعادة إعمار

استعرض المجلس الأعلى خلال القمة ما حققته الدول الأعضاء من انجازات في المجالات الاقتصادية والقانونية والسياسية والتعليمية والاجتماعية والبيئية والتنسيق الأمني منذ الدورة الماضية التي صدر عنها "إعلان المنامة"، وأجرى تقييما شاملا للقضايا والأحداث السياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا.

وقد تضمن البيان الختامي عدة توصيات وقرارات لتعزيز مسيرة التعاون المشترك، جاء منها على وجه الخصوص في المجال الاقتصادي اعتماد وثيقة "السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس" لتوحيد كل من السياسة التجارية الخارجية والداخلية لدول المجلس، وتسهيل تنقل المواطنين وانسياب السلع والخدمات ووسائل النقل، وتمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007، وتوجيه اللجان المختصة لاستكمال المتطلبات الأخرى للسوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007، واعتماد المعايير المالية والنقدية للتقارب الاقتصادي من خلال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وتوجيه اللجان المختصة لاستكمال بحث كيفية احتساب تلك المعايير والنسب ورفعها إلى القمة القادمة.

واطلع المجلس الأعلى على عدد من التقارير ودراسات الجدوى الاقتصادية وأصدر توجيهاته بشأن الدراسة التفصيلية

الاقتصادية في دعم علاقات دول مجلس التعاون مع دول الجوار.

وقد أكد إعلان "أبو ظبي" لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمناسبة إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)، على أهمية دور الإنسان في التنمية وتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير نظم التعليم والتدريب والبحث العلمي لجميع أفراد المجتمع.

من جهة أخرى أقر المجلس الأعلى عقد القمة السابعة والعشرين في المملكة العربية السعودية في ديسمبر 2006.

العزیز آل سعود خلال أعمال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب والذي استضافته المملكة العربية السعودية، بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت إشراف الأمم المتحدة.

وفي مجال عمل الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى اعتمد المجلس رأي الهيئة الاستشارية بشأن ظاهرة الإرهاب وأحال رأي الهيئة بشأن تقييم مسيرة مجلس التعاون عبر الثلاث والعشرين سنة الماضية إلى الدول الأعضاء لدراساتها، وكلف الهيئة بدراستين جديدتين بشأن المواطنة الاقتصادية ودورها في تعميق المواطنة الخليجية وأهمية الشراكة

للحيلولة دون انتقال وانتشار مرض أنفلونزا الطيور إلى دول المجلس.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء لحماية مجتمعاتهم من الظواهر الأمنية الخطيرة كظاهرة انتشار المخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة والمتفجرات، ومحاربة الإرهاب ونبذ بمختلف أشكاله وصوره وأيا كان مصدره والتمييز بينه وبين حقوق الشعوب المشروعة في مقاومة الاحتلال، ودعمه لمقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد

اتجاهات

تطور الاتجاهات الاستثمارية في الدول العربية

تسجيل استثمارات أجنبية في الجزائر في الأربع سنوات الماضية بقيمة 5,2 مليار دولار.

● مصر

كشفت الإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي تضاعف من 407 ملايين دولار عام 2003/2004 إلى 1,3 مليار دولار عام 2004/2005 من غير قطاع النفط. وأشارت وزارة الاستثمار إلى أن التدفقات الاستثمارية الأجنبية بلغت في نهاية السنة المالية المنتهية في 2005/6/30 نحو 4,7 مليار دولار بما فيها استثمار قطاع النفط منها استثمارات مباشرة بنحو 3,9 مليار دولار ونحو 800 مليون استثمار غير مباشرة من خلال بورصة الأوراق المالية وتوزعت هذه الاستثمارات على ملياري دولار من الولايات المتحدة الأمريكية معظمها في القطاع النفطي ونحو 753 مليون دولار من دول أوروبية، بينما تصدرت سلطنة عمان الاستثمارات العربية بنحو 70 مليون دولار تليها الإمارات (41 مليون دولار)، ثم السعودية (23 مليون دولار) ولبنان (21 مليون دولار) والكويت (17 مليون دولار) وقطر

تواصل نشرة ضمان الاستثمار متابعة عامة للمستجدات التي تشهدها البيئة الاستثمارية في الدول العربية وفق محاور تعنى بحجم واتجاهات التدفقات الاستثمارية والقطاعات الجاذبة للاستثمار والعلاقات الإقليمية والدولية والتطورات النوعية لجهة تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لحسن التخطيط الاستراتيجي على مستوى القطر ومستوى المنشأة، وفي هذا الإطار ندرج تلك المستجدات التي رصدتها المؤسسة خلال الربع الأخير من العام.

تدفقات استثمارية للدول العربية...

● السعودية

أفادت الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية (ساجيا) بأن قيمة التراخيص التي أصدرتها الهيئة في العام الحالي بلغت رقما قياسيا نحو 45,3 مليار دولار مقابل نحو 20 مليار دولار حققتها الهيئة منذ إنشائها قبل 5 سنوات .

● الأردن

أعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية (جيب) أن عدد المشاريع التي تقدمت للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار لغاية

شهر نوفمبر 2005 بلغ 404 مشاريع تجاوزت قيمتها 810 ملايين دولار بلغ حجم الاستثمار الأجنبي منها نحو 334 مليون دولار منها 254 مليون دولار استثمار عربي وكانت أكبر الاستثمارات في القطاع الصناعي حيث بلغت 131 مليون دولار منها نحو 90 مليون استثمار عربية.

● الجزائر

توقعت الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات (اسبى) بأن ترتفع الاستثمارات الأجنبية في البلاد خلال خمس السنوات المقبلة وقدرت حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة خلال عام 2005 بنحو ملياري دولار، علما بأنه قد تم

(مليون دولار) والأردن (مليون دولار). ووافقت إدارة المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية على نحو 15 مشروعا تعمل في مجال صناعة الملابس والبرمجيات والمعدات للاتصالات السلكية واللاسلكية ومجال خدمات البترول والأجهزة الإلكترونية، وبلغت التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع نحو 45 مليون دولار.

• تونس

أعلنت وكالة النهوض بالاستثمار في تونس (فييا) من خلال موقعها الشبكي أن حجم الاستثمارات الأجنبية خلال الشهور العشرة الأولى من العام بلغ نحو 587 مليون دولار منها نحو 538 مليون دولار استثمارات مباشرة، استأثر القطاع الصناعي بنحو 204 ملايين دولار، وبلغت الاستثمارات في الأسهم والمحافظ المالية نحو 49 مليون دولار. كما أعلنت وزارة الصناعة والطاقة عن قيام مجموعة "براسا" الأسبانية بشراء الشركة التونسية - الجزائرية للأسمنت الأبيض بمبلغ 85 مليون دولار وبهذا يرتفع عدد مصانع الأسمنت التي بيعت لمستثمرين أجانب في تونس الى ستة مصانع.

• المغرب

أعلنت وزارة المالية المغربية أن المغرب استطاع أن يستقطب خلال الشهور التسعة الأولى من العام استثمارات أجنبية بلغت قيمتها نحو 1,3 مليار دولار توزعت على قطاعات جديدة كتجهيز السيارات وصناعة معدات صنع الطائرات بالإضافة إلى القطاعات التقليدية الأخرى. وشملت الاستثمارات الواردة للبلاد أيضا المشاريع المشتركة للمكتب الشريف للفوسفات مع شركات هندية وبرازيلية وباكستانية وعدة مشاريع للخدمات منها انشاء مراكز اتصالات CALL CENTRES في المغرب.

• سوريا

أعلن مكتب الاستثمار السوري أن حجم الاستثمارات وفق أحكام القانون رقم 10 ولغاية الجلسة الأخيرة لعام 2005 للمجلس الأعلى للاستثمار بلغت في عام 2005 نحو 7 مليارات دولار من المتوقع أن توفر نحو 40 ألف فرصة عمل وتبلغ نسبة الاستثمار الأجنبي فيها نحو 30٪ ومنها مشاريع عربية عملاقة في مجال العقارات كبوابة دمشق ومركز دمشق التجاري العالمي.

فتح قطاعات جديدة للاستثمار...

في ضوء الاتجاه العام لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار واصلت الدول العربية فتح قطاعات جديدة أمام استثمارات القطاع الخاص وتفعيل برامج الخصخصة، ففي إطار تحرير قطاع الطيران المدني، أعلن في الكويت عن بدء رحلات طيران الجزيرة وهي أول شركة خاصة للطيران المدني في الكويت، كما وافقت سلطة الطيران المدني في مصر على إنشاء 5 شركات خاصة منها 3 شركات برأسمال مصري وواحدة إيطالية وواحدة برأسمال عربي مصري مشترك، في حين أعلن في الجزائر عن وجود خطط حكومية لإدخال شريك استراتيجي من خلال طرح نسبة من حصة شركة الطيران الجزائرية المملوكة للدولة كمقدمة لتحرير القطاع في البلاد، أما في سوريا فتم الإعلان عن عزم الحكومة السماح بإنشاء شركات طيران خاصة بالنقل السياحي وعن قرب إطلاق مشروع التاكسي الجوي. وفي قطاع الخدمات قامت المملكة بفتح 31 مجالا خدميا أمام الاستثمارات الأجنبية والمشاركة وشملت هذه المجالات قطاعات الاتصالات والأعمال والإنشاءات والخدمات الهندسية وخدمات التوزيع وقطاع التعليم وخدمات البيئة وخدمات السياحة والخدمات المرتبطة بالسفر والخدمات الترفيهية والثقافية والرياضة وقطاع النقل. وفي إطار تحرير قطاع التعدين، منح في السعودية أول

ترخيص لشركة سعودية للقيام بتعدين خام الزنك في المملكة. أما في قطاع الاتصالات، فتعتزم مصر تحرير الاتصالات الدولية وإنهاء احتكار المصرية للاتصالات لها، كما تم في مصر إطلاق عملية الاكتتاب في نحو 20٪ من أسهم الشركة المصرية للاتصالات، وأعلن في لبنان عن التوجه إلى خصخصة قطاع الاتصالات بنسبة 40٪ بداية وصولا إلى خصخصة شبة تامة، كما أنجزت في سوريا الاستعدادات لتحويل مؤسسة الاتصالات السورية من مؤسسة عامة إلى شركة تجارية ضمن خطوات تهدف إلى تحرير قطاع الاتصالات على مدى 10 سنوات، بينما استبعد في ليبيا القيام بأي عملية خصخصة لقطاع الاتصالات في المستقبل القريب.

وفي قطاع التأمين بدأت سوريا باستقبال الطلبات لفتح مكاتب وشركات تأمين عربية وتم إصدار موافقة لشركة اماراتية لمباشرة أعمالها في سوريا، وفي المغرب صادق مجلس الوزراء على قوانين التأمين ومنظومات الاحتياط الاجتماعي الجديد في المغرب وإلغاء القيود السابقة فيصبح بموجب القانون الجديد بإمكان الشركات الأجنبية فتح مشروع أو شركات تابعة لها مملوكة بنسبة 100٪. وفي إطار تحرير قطاع الإعلام بدأ البث التجريبي لأول محطة إذاعة خاصة في مملكة البحرين، في حين أعلنت وزارة الإعلام العمانية موافقتها على طلبات بإنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية خاصة بعد صدور القرار بالسماح للقطاع الخاص بالدخول في هذا القطاع، وبدأت قناة الاقتصادية العربية المتخصصة بثها التجريبي من القاهرة، وهي مشروع استثماري عربي من مصر والأردن ودول الخليج. وفي قطاع النقل أعلن في مصر تلقي وزارة النقل عدة عروض من شركات محلية للاستثمار في قطاع النقل النهري مما يستوجب ضرورة تحرير قطاع النقل النهري والسماح للقطاع الخاص بالدخول فيه وبالأخص في مشروعات نقل الركاب ونقل



فيها، وقدرت الاستثمارات التي تقوم بها مجموعة الخرافي الكويتية في مصر لوحدها بنحو 2,3 مليار دولار اضافة الى عزمها القيام باستثمارات جديدة تصل تكلفتها إلى 1,2 مليار دولار منها مصنع للأحلام ومشاريع للبنية التحتية. وفي الأردن، أعلنت مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية أن الاستثمارات الكويتية بلغت ما يزيد على 3 مليارات دولار وهي الأكبر عربيا وعالميا، وفي هذا الإطار أعلنت مجموعة غلوبل الكويتية أن حجم استثماراتها بالأردن يبلغ نحو 200 مليون دولار في حين أعلنت مجموعة مشاريع الكويت أن قيمة استثماراتها في الأردن تصل إلى نحو 400 مليون دولار، وفي إحصائية أصدرتها وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بلغ حجم الاستثمارات العربية في رؤوس أموال الشركات الأردنية خلال الأشهر السبعة الأولى من العام نحو 46 مليون دينار اردني بلغت المساهمات العراقية فيها نحو 29 مليون دينار اردني. وفي السودان أشارت إحصائية إلى أن الاستثمارات السعودية تمثل ما نسبته 60% من الاستثمارات العربية و20% من حجم الاستثمارات العالمية. وفي المغرب قدرت الاستثمارات الإماراتية بنحو 4,8 مليار دولار مما يجعل من الإمارات أكبر مستثمر عربي فيها.

وأعلن في الربع الأخير من العام عن تأسيس شركات استثمارية لتنفيذ الاستثمارات العربية البينية وشركات قابضة عربية خاصة للقيام بالاستثمار في مشاريع قائمة أو مشاريع جديدة. ففي الكويت أعلنت "جوبل" عزمها تأسيس شركة استثمارية في الأردن برأس مال يصل إلى نحو 100 مليون دولار لدعم تواجد الشركة في الأردن وإنشاء مشاريع اقتصادية وأعلنت شركة غراند الكويتية عن البدء بإجراءات التأسيس للشركة الخليجية الأردنية القابضة برأس مال يقدر بنحو 50 مليون دينار أردني وستكون الشركة المدخل لاستثمارات غراند في الأردن وستبشر الشركة باكورة مشاريعها

شركة قابضة باسم "شركة قطر للاستثمار الخارجي" برأس مال مبدئي يبلغ 500 مليون ريال قطري بهدف التخصص في الاستثمارات الخارجية في عدد من الدول العربية والاجنبية، وقامت شركة مصرية بشراء حصة تبلغ 51% من أسهم شركة أسمنت أسبانية وبلغت قيمة الصفقة 21 مليون يورو، وضمن السياسة التوسعية للشركة المصرية في إنتاج الإسمنت زادت الشركة حصتها بإحدى الشركات الباكستانية من 52,5% إلى 60% بصفقة تبلغ قيمتها نحو 20 مليون دولار. وأعلن بنك انفستكروب في البحرين عن قيامه بشراء شركة أمريكية متخصصة في تطوير وتصنيع منتجات ذات استخدامات خاصة من مادة الألومينا ولم يحدد البنك قيمة الصفقة، ومن البحرين أعلن بيت التمويل الخليجي عن تقديمه لطلب الحصول على ترخيص لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في سنغافورة، وأعلن بنك المستثمرون من البحرين عن توقيع اتفاقية تعاون مع بنك ماليزيا لتدشين شركة تأمين تكافلي في ماليزيا لخدمة السوق الماليزي وكي تكون نقطة ارتكاز للانطلاق إلى أسواق أخرى في آسيا، وأستكمل بنك أركابيتا من البحرين عقد صفقة تملك وشراء شركة أمريكية متخصصة في التقنية وتقديم الحلول ذات التقنية العالية لمواقع البناء وبلغت قيمة الصفقة نحو 405 ملايين دولار، أما في تركيا فقد أعلن عن توقيع اتفاق نهائي مع شركة سعودي أوجية التي تمكنت من خلال مشاركتها لشريك إيطالي من الفوز بصفقة تخصيص "تيرك تيليكوم" وبلغت قيمة الصفقة نحو 6,6 مليار دولار تبلغ استثمار الشركة السعودية فيها نحو 3,5 مليار دولار.

تنامي الاستثمارات العربية البينية

أعلنت مصادر حكومية عن تنامي حجم الاستثمارات العربية في دولها لمواطني دول عربية أخرى، ففي مصر أفادت وزارة الاستثمار بأن الاستثمارات الكويتية شكلت أكثر من 25% من إجمالي الاستثمارات العربية

البضائع. وفي تحرير خدمات قطاع التعليم، أعلن في السعودية عن طرح 100 موقع للاستثمار الخاص في المباني والأراضي المدرسية بقيمة 8 مليارات دولار لموازنة صيانة المدارس. وفي قطاع الطاقة أعلنت الهيئة العامة للاستثمار في السعودية (ساجيا) عن إنشاء تحالف مع شركة متخصصة في الاستثمارات المصرفية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينا) بهدف إقامة مشاريع مرتبطة بالطاقة يبلغ إجمالي تمويلها 5 مليارات دولار. وفي قطاع الخدمات المالية، أصدر مجلس هيئة السوق المالية بالسعودية قراراتين بالترخيص لمكاتب استشارات مالية منهيبة بذلك احتكار البنوك تقديم مثل هذه الخدمة.

تنامي الاستثمارات العربية في الخارج...

واصلت الشركات والمؤسسات العربية سعيها لإقامة مشاريع أو شركات جديدة خارج الدول العربية، وفي هذا الإطار تقدمت موانئ دبي العالمية بعرض لشراء شركة "بي أند أو" البريطانية أكبر مشغل للموانئ والحاويات بمبلغ 5,35 مليار دولار وتعتبر موانئ دبي العالمية سادس أكبر مشغل للموانئ على مستوى العالم حيث تقوم بإدارة 18 ميناء في هونج كونج (الصين) والهند ورومانيا وجيبوتي وفنزويلا والدومينيكان والمانيا والسعودية واليمن بالإضافة إلى ميناء أبو ظبي والفجيرة وغيرها. وقامت مؤسسات استثمارية أخرى تابعة لإمارة دبي بشراء مجموعة "توسو" البريطانية التي تدير اماكن سياحية في أوروبا بنحو 1,5 مليار دولار، وأعلنت شركة "استثمار" الإماراتية عن شرائها لعقارين أحدهما في نيويورك بمبلغ 705 ملايين دولار والآخر في لندن بمبلغ 274 مليون دولار، وأعلنت شركة "اعمار" الإماراتية عن استثمار أكثر من 500 مليون دولار في مشروعات للتطوير العقاري في الهند. وفي قطر أعلن عن توجه الحكومة إلى تأسيس

بإنشاء "المركز المالي والتجاري" في عمان بكلفة تفوق 200 مليون دولار، كما أعلنت الشركة الوطنية العقارية الكويتية عن اتفاق شراكة مع شركة تطوير العقبة الأردنية لتأسيس شركة مساهمة خاصة لانجاز مجموعة في الاستثمارات العقارية. وفي الإمارات، أعلن عن قيام تحالف بين ثلاث مجموعات كويتية وبحرينية وإماراتية لتأسيس شركة "عين دبي للاستثمار" للقيام بتنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية فيها، وأعلن عن تأسيس شركة أخرى برأسمال كويتي إماراتي بنحو 100 مليون دولار، وشركة برأسمال سعودي إماراتي يقدر بنحو 272 مليون دولار.

وفي قطاع الصناعة وفي ظل الطفرة العقارية التي تشهدها الدول العربية، في الكويت، أعلنت شركة كويتية متخصصة بمواد البناء نيتها تشييد مصنعين للطابوق والأواح الأسقف أحدهما في جدة والآخر في الرياض، وفي اليمن باشر مستثمرون سعوديون ويمينيون الاستعدادات لإقامة 3 مصانع إسمنت بكلفة استثمارية تقدر بنحو 500 مليون دولار، وفي مصر تدرس شركة سعودية إقامة مصنع للإسمنت في سفاجا بكلفة تصل إلى 200 مليون دولار على أن يخصص الجزء الأكبر من إنتاجه للتصدير إلى السعودية. وفي سوريا، أعلن عن التوقيع على مذكرة تفاهم بين مجموعة من المستثمرين السعوديين والسوريين (بحصة 20٪) ومجموعة صينية (بحصة 55٪) لإنشاء مصنع للإسمنت في مدينة حلب برأسمال يبلغ نحو 200 مليون دولار، ويتم طرح النسبة المتبقية للاكتتاب العام، وفي الأردن أقر مجلس أمانة العاصمة مشروع اتفاقية تقييم بموجبها الشركة الكويتية الأردنية القابضة مسلخا مركزيا بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 25 مليون دولار، وفي الإمارات، أعلنت شركة أردنية متخصصة في صناعة الأجهزة الكهربائية عن عزمها القيام بإنشاء مصنع في أبو ظبي بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 200 مليون دولار. وفي ليبيا،

انتهت المجموعة الدولية للاستثمار الكويتية من ترتيبات خاصة للدخول كشركاء مع المجموعة الليبية الاستثمارية، وهي الذراع الاستثمارية للحكومة الليبية، لإنشاء 4 مشاريع عقارية.

وفي القطاع المصرفي، في البحرين، تأسس مصرف "فينشر كابيتال بنك" بمشاركة 80 مستثمرا منهم 44 مستثمرا سعوديا وباشر الخطوات التأسيسية علما بأن رأسماله المدفوع يبلغ نحو 60 مليون دولار، ووقعت شركة كويتية اتفاقية لشراء حصة تعادل 30٪ من أسهم بنك بحريني تبلغ قيمتهما 85 مليون دولار، وأعلنت مؤسسة مالية إماراتية عن تملكها لحصة مؤثرة في بنك الإجارة الأول الذي أسس خلال عام 2004 في البحرين. وفي السودان، أعلن عن مساهمة بنك لبناني في تأسيس بنك جديد برأسمال يبلغ نحو 26,5 مليون دولار كما يساهم فيه عدد من كبريات المؤسسات المالية العربية. وفي الكويت، قامت مجموعة إماراتية بشراء حصة تعادل 10٪ من رأس مال شركة صيرفه كويتية. وفي الأردن، أسست شركة الغرير الإماراتية شركة للصرافة. وفي الجزائر، اشترى بنك بيبيلوس اللبناني حصة بقيمة 14 مليون دولار في بنك الريان الجزائري. وفي لبنان، اشترت مؤسسة حكومية قطرية حصة بلغت 23٪ من أسهم البنك اللبناني للتجارة في صفقة بلغت قيمتها 37 مليون دولار.

وفي قطاع السياحة، في الاردن، بدأت مجموعة إماراتية في تنفيذ باكورة مشاريعها من خلال إنشاء 5 أبراج سكنية سياحية متكاملة بقيمة استثمارية تصل إلى 350 مليون دولار، ورفعت إحدى الشركات الكويتية مشاركتها كشريك استراتيجي لشركة العبدلي للاستثمار والتطوير في تطوير وسط العاصمة الأردنية إلى 400 مليون دولار، وفي سوريا، أصدر مكتب الاستثمار الموافقة المبدئية لمجموعة مستثمرين من الكويت والإمارات والسعودية لإقامة مشروع استثماري سياحي ضخم في منطقة جبل الشيخ تبلغ تكاليفه

الاستثمارية نحو 15 مليار دولار خلال 15 عاما، وبدأت شركة عارف الكويتية بالتخطيط لاستثمار نحو 4 مليارات دولار خلال السنوات الخمس القادمة لإقامة مشروع "الحي المالي"، وأنهت شركة كويتية المفاوضات لإطلاق مشروع إنشاء قرينتين سياحيتين في المنطقة الشرقية في سوريا بتكلفة استثمارية تصل إلى نحو 60 مليون دولار. وفي العراق، تم الكشف عن قيام شركة كويتية باستثمارات تصل إلى المليار دولار وتشمل عدة مشاريع منها إنشاء مدينة وإقامة فلل سياحية بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 116 مليون دولار. وفي لبنان، قامت شركة كويتية بشراء حصة 45٪ من شركة لبنانية متخصصة في الإنشاءات وبلغت قيمة الصفقة نحو 30 مليون دولار، وبدأت شركة لبنانية سعودية مشتركة بإنشاء فندق 5 نجوم في بيروت بكلفة استثمارية تصل إلى نحو 115 مليون دولار، وواصل رجل أعمال عراقي تنمية استثماراته في القطاع السياحي في لبنان من خلال المباشرة ببناء فندق جديد في بيروت بكلفة استثمارية تقدر بنحو 75 مليون دولار.

وفي قطاع النفط والغاز، في مصر، باشر مستثمرون سعوديون وكويتيون بالتخطيط لإقامة مصفاة نפט في منطقة عين السخنة المصرية بكلفة استثمارية تجاوز المليار دولار وبطاقة تكريرية تصل إلى 130 ألف برميل وستمتلك الهيئة المصرية العامة للبترول حصة 16٪ والباقي يتوزع بين المستثمرين، كما أعلن عن إنشاء أكبر مصفاة لتكرير البترول بطاقة إنتاجية 500 ألف برميل يوميا وهي ستكون الثالثة من نوعها في العالم، وقد بلغ حجم الاستثمارات في قطاع النفط المصري 2,5 مليار دولار وتستهدف مصر رفع ذلك الى 20 مليار دولار. وفي قطر، تم التوقيع في أبو ظبي بين شركة إماراتية ومؤسسة مالية بحرينية دخلتا بموجبها في شراكة إستراتيجية للمشاركة في توظيف جزء من الاستثمارات



38٪، وتعمل شركة نفط صينية في منطقتين نفطيتين في السلطنة، وقد قامت شركة نفط عمان بتوقيع اتفاقية لشراء 8٪ من أسهم شركة "تشايناغاز" الصينية، واستطاعت "موانئ دبي" التوصل إلى اتفاق مع حكومة مدينة كينغداو الصينية يسمح لها بتطوير ميناء المدينة وإدارة محطة جديدة للحاويات بكلفة تصل إلى 500 مليون دولار. وتم الاتفاق على إنشاء مدينة تجارية صينية مصغرة في الرياض بالسعودية ستضم 380 شركة. ويتم في مصر إنشاء أول مصنع لشركة صينية من خلال مع القطاع الخاص المصري لإنتاج حامض الكبريتيك باستثمارات تصل إلى 35 مليون دولار. كما تم الإعلان عن إنشاء جامعة صينية في مصر تعد الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، وفي الكويت تم توقيع مذكرة تفاهم لإقامة مشروع مجمع تكرير وتصنيع البتر وكيموايات باستثمارات ستبلغ نحو 5 مليارات دولار في حين تم التوقيع على اتفاقية للتعاون السياحي بين الصين ولبنان.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الهندية
أعلن في الإمارات عن إطلاق منتدى أعمال الهند والشرق الأوسط الذي ستطلق دورته الأولى في سبتمبر 2006 وبدأت الجولة الأولى من المفاوضات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند لإقامة منطقة تجارة حرة، ووقعت الكويت والهند اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي بين البلدين، وأعلن مصرف هندي عن فتح مكتب تمثيلي له في البحرين.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الماليزية
تم في السعودية توقيع اتفاق مشروع "الشعبية 3" لتحلية المياه مع شركات ماليزية متحالفة مع شركات سعودية بقيمة 2,4 مليار دولار، كما وقعت شركة بحرينية مع إحدى الشركات الماليزية اتفاقاً لإقامة مصنع للسيارات في البحرين.

وعلى صعيد العلاقات العربية - التركية
تم في مصر وخلال زيارة للرئيس التركي إليها، التوقيع على عدة اتفاقيات كان

المتقدمة" التابع لمجموعة الخرافي الكويتية الذي يضم مصنع الشركة العربية لتصنيع الحاسبات الآلية وشركة "ماكسالتيو" لتصنيع الكروت الذكية وشرائح التليفون المحمول في منطقة العبور ويبلغ رأس مال الشركتين نحو 42 مليون دولار.

وفي قطاع البنية التحتية، في الأردن،
تقوم الشركة الكويتية الأردنية القابضة بمشروع تطوير مطار الملكة علياء الدولي الذي من المتوقع أن تبلغ تكاليفه عند الانتهاء من المشروع نحو 600 مليون دولار. وفي المغرب، تم استقطاب استثمارات لتطوير ميناء جديد في المغرب بكلفة تصل إلى 1,6 مليار دولار من خلال شراكة إستراتيجية مع شركة "موانئ دبي".

وفي القطاع الزراعي، في الأردن،
تم اتخاذ الخطوات اللازمة لتأسيس شركة قابضة لاستثمار الأراضي الزراعية في السودان التي خصصت للأردن.

وفي قطاع الخدمات، في مصر،
بدأت شركة مصرية سعودية مشتركة في إنشاء شبكة اتصالات لربط الجامعات والمعاهد البحثية في البلاد بكلفة إجمالية تصل إلى 2,5 مليون دولار. وفي اليمن، تجري مشاورات بين رجال أعمال من اليمن والأردن والسودان لتأسيس شركة نقل بحري مشتركة. وفي الأردن، قامت شركة كويتية بالتحالف مع شركة أردنية وأجنبية بإجراء مفاوضات مع شركة تطوير العقبة من أجل إدارة مركز العقبة للخدمات اللوجستية باستثمارات تصل إلى 60 مليون دولار.

علاقات جديدة...

واصلت الدول العربية تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع مختلف دول العالم فعلى صعيد العلاقات العربية - الصينية أعلن عن توقيع صفقات تجارية بين العراق والصين بنحو 1ملياري دولار، وحلت الصين في المركز الأول للدول المستوردة للنفط العماني بحصة تبلغ

الخاصة لمشروع "مدينة الطاقة" في قطر والتي تبلغ قيمتها 276 مليون دولار.

وفي ظل الطفرة العقارية التي تشهدها معظم الدول العربية، في سوريا،
أعلن عن قيام تحالف يضم عدة شركات كويتية للقيام بإنشاء مدينة استثمارية في سوريا بتكلفة إجمالية تصل إلى ملياري دولار. في الإمارات، باشرت شركة مالية بحرينية البدء في الأعمال التطويرية لمشروع "أساطير" الذي من المتوقع أن تبلغ تكلفته الإجمالية نحو 3,8 مليار دولار، وتم منح شركة كويتية عقدين لشراء قطعتي أرض ضمن مشروع الخليج التجاري بقيمة وصلت قيمتهما إلى 28 مليون دولار، وشرعت مجموعة استثمارية لبنانية بالبدء في تنفيذ مشروعين أحدهما عبارة عن مجمع سكني والآخر مجمع مخصص للمكاتب والشركات بكلفة استثمارية للمشروعين نحو 141 مليون دولار، وباشر مستثمرون سعوديون ببناء أطول برج في العالم (80 طابقاً) بمدينة دبي بكلفة استثمارية تقدر بنحو 218 مليون دولار ويستغرق تنفيذه مدة 3 أعوام. وفي لبنان، باشرت شركة إماراتية ببناء أول برج سكني لها في بيروت بكلفة تصل إلى 110 ملايين دولار. وفي المغرب، تعززت شركة "اعمار" الإماراتية إقامة مشروع عقاري مع شركة مغربية بكلفة استثمارية تصل إلى 326 مليون دولار. وفي مصر، تعززت شركة "اعمار" الإماراتية تنفيذ مشروع عقاري ضخم بكلفة تصل إلى 3,9 مليار دولار كما تم التوقيع على مذكرة مبدئية لقيام الشركة بأعمال تشييد القرية الذكية في مصر. وفي قطر، أطلقت شركة الديار الحكومية في قطر التي تأسست عام 2004 برأسمال مليار دولار مشروع عقاري بقيمة 5 مليارات دولار وهو الأكبر من نوعه باسم "لوسيل" يتسع لنحو 200 ألف شخص، علماً بأن للشركة مشاريع عقارية في مصر والمغرب وسلطنة عمان.

وفي قطاع التكنولوجيا، في مصر
افتتح "مجمع الخرافي لتصنيع التكنولوجيا

أبرزها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين. كما أعلن عن البدء بالرحلات الجوية المباشرة بين اليمن وتركيا وتوقيع اتفاقية بين مركز دبي المالي ومجلس الأسواق المالية في تركيا بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بأساليب عمل الأسواق المالية. كما أطلقت إحدى الشركات المملوكة لحكومة دبي مشروع "دبي تاورز" في اسطنبول الذي يتوقع أن تصل تكاليفه إلى 500 مليون دولار. ووقعت الحكومة السورية وإحدى الشركات التركية اتفاقية لإعداد دراسات لإيجاد فرص للاستثمار المشترك في القطاع النفطي. وفازت شركة سعودية بأكبر صفقة تخصيص في التاريخ التركي تمت لشركة "تيرك تيليكوم" للاتصالات، وقامت البحرين وتركيا بتوقيع عدة اتفاقيات سياحية واقتصادية.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الروسية وقعت سوريا وروسيا مذكرة تفاهم لإنشاء مجمع بترو كيماويات وإنشاء مصفاة لتكرير النفط برأسمال 2,7 مليار دولار في دير الزور، كما فازت شركة روسية بعقد لمد خط أنابيب للغاز بين مصر وسوريا، وتم الاتفاق المبدئي بين مصر وروسيا لتوقيع اتفاقية تجارة حرة خلال عام 2006، وتم في الأردن عقد ملتقى الأعمال العربي الروسي الذي شارك فيه نحو 300 من رجال الأعمال العرب والروس.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الأوروبية عقد في بلجيكا المنتدى الاقتصادي العربي البلجيكي والذي شاركت به عدة دول عربية وقامت شركات أوروبية باستكشاف العديد من الفرص الاستثمارية في العالم العربي منها على سبيل المثال قيام إحدى المجموعات الفرنسية بالتفاوض على شراء 6 فنادق في شرم الشيخ بمصر.

وعلى صعيد العلاقات العربية - الكازاخستانية، تم توقيع اتفاق نفطي بين سلطنة عمان وكازاخستان تقوم بموجبه شركة النفط العمانية (حصة 20٪) بأعمال التنقيب عن

النفط والغاز في كازاخستان بالتعاون مع شركة كازموناى الكازاخستانية (حصة 25٪) وشركة شل العالمية (حصة 55٪) بكلفة 33 مليون دولار ولمدة عامين منذ 2007. كما بحث في مصر سبل التعاون مع **أذربيجان** ووقعت عدد من الاتفاقيات التجارية خاصة في قطاع الدواء والمنتجات الطبية المصرية وبحث إقامة مجلس أعمال مشترك.

تطورات نوعية في بيئة الاستثمار...

فيما يتعلق بالتطورات التشريعية التي شهدتها غير دولة عربية، في ليبيا أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارا يحدد الشروط والأوضاع القانونية لفتح مكاتب التمثيل الخاصة بالشركات الأجنبية الراغبة في العمل في ليبيا، وفي اليمن أعلنت الحكومة اليمنية عن عزمها تعديل قانون الاستثمار وإعادة هيكلة الهيئة العامة للاستثمار وتجميع الهيئات والجهات الحكومية العاملة في مجال الاستثمار في هيئة واحدة بهدف توحيد الإجراءات وتيسيرها، وفي سوريا، وضع مجلس الوزراء السوري مشروع قانون جديد للاستثمار العقاري تمهيدا لدراسته وصياغته بالشكل النهائي وإقراره، ويتم تدارس مشروع جديد لقانون الاستثمار ومشروع قانون هيئة الاستثمار السورية. وفي مصر، تعززت الحكومة المصرية التقدم بمشروع جديد لتعديل نظام السجل العقاري بهدف تحقيق الاستقرار في أوضاع الملكية العقارية وتشجيع الحصول على الائتمان المصرفي بضمان العقارات المبنية مما سيفتح المجال أمام جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في القطاع العقاري، وانتهت وزارة المالية المصرية من إعداد اللائحة الجديدة للجمارك وتهدف اللائحة إلى تسهيل الإجراءات ومنع التفسيرات المتضاربة وتحقيق الشفافية وجذب الاستثمارات المباشرة، وبدأت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (جافى) بإجراء الدراسات اللازمة من أجل إنشاء مركز لتسوية منازعات الاستثمار ككيان مؤسس بهدف الحد

من لجوء المستثمرين للمحاكم الإدارية والتسريع في فض المنازعات الناشئة وإنشاء آليات للتحكيم التجاري، وفي الكويت، بارك مجلس الوزراء مشروع قانون جديد لدعم المشروعات الصغيرة، كما تدرس وزارة التجارة الكويتية إصدار قانون لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار. وفي دولة الإمارات، سمحت إمارة أبو ظبي للشركات الأجنبية بالتملك الكامل لوحدها التي تقيمها في المناطق الصناعية.

وفيما يتعلق بتبسيط إجراءات ومعاملات الاستثمار، في مصر، قررت الهيئة العامة للاستثمار (جافى) اختصار وقت تأسيس الشركات في مصر ليصبح 7 أيام في إطار خطة تبسيط إجراءات تسجيل الشركات والمشروعات الجديدة، وتستعد الهيئة لإصدار بطاقة المستثمر العربي للتيسير على المستثمرين إجراءات السفر والوصول، كما بدأ نشاط جهاز المنافسة ومنع الاحتكار، وتطبيق اللائحة الجديدة للاستيراد والتصدير، وتم السماح لشركات الخدمات البترولية بالمناطق الحرة بإدخال معداتها إلى مصر دون رسوم والاكتماء بضمان الهيئة العامة للاستثمار أو تعهد الهيئة العامة للبترول. وفي السعودية، أعلنت وزارة الخارجية السعودية عن منح عدد من التسهيلات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين الأجانب من أبرزها إصدار تأشيرات رجال الأعمال خلال 24 ساعة من تقديم الطلب وتمنح هذه التأشيرات لأصحاب ومالكي المؤسسات ورؤساء مجالس الإدارة والمديرين العاملين فيها والمستثمرين. وفي قطر، وقع مجلس التخطيط القطري على اتفاقية لتبادل المعلومات مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية بهدف جمع البيانات الإحصائية لخدمة المستثمرين. وفي البحرين، أعلنت الحكومة عن مبادرة جديدة لتيسير وتسهيل إصدار تراخيص المشروعات والأنشطة التجارية اعتبارا من مطلع العام القادم.

شركة "هوني ويل" الأمريكية مكتبا تمثيلا للارتقاء باستثماراتها في البلاد.

وعلى صعيد النهوض بالأسواق المالية العربية، في السعودية، دعا مجلس الوزراء السعودي إلى ضرورة قيام سوق ثانوية لتداول السندات الحكومية في خطوة جديدة نحو فتح الأسواق المالية. وفي فلسطين، تم تحويل بورصة فلسطين إلى شركة مساهمة عامة. وفي سلطنة عمان، بدأت شركة كويتية للوساطة بممارسة نشاطها للمرة الأولى. وفي مصر، انضمت البورصة المصرية إلى الاتحاد العالمي للبورصات. وفي الإمارات، سمح لمواطني دول مجلس التعاون بتملك وتداول الأسهم وتأسيس الشركات المساهمة منها. وفي قطر، تم للمرة الأولى السماح للوافدين بالاكتماب في أسهم بنكين جديدين. وفي مجال الإدراج المشترك في البورصات العربية أعلنت شركة الاتصالات الفلسطينية عن توقيع اتفاقية إدراج في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، وكذلك تم إدراج سهم الاتصالات الدولية اللبنانية في دبي، ويسعي بنك بلوم اللبناني إلى إدراج أسهمه في سوق دبي للأوراق المالية.

وعلى صعيد النهوض بالقطاع المصرفي، في سوريا، تعتزم الحكومة تعديل قانون المصارف بحيث يصبح بإمكان البنوك الأجنبية تملك حصص الأغلبية للبنوك العاملة، وفي خطوة تهدف إلى تطوير الخدمات التي يقدمها المصرف التجاري السوري تم إصدار بطاقة فيزا بالعملة الأجنبية للمرة الأولى. وبشان السماح للمصارف الأجنبية بمزاولة أنشطتها بالدول العربية أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن حصول 10 مصارف أجنبية على تراخيص للعمل في السعودية، في حين منح البنك المركزي العراقي تراخيص جديدة لبنكين بمزاولة الأنشطة المصرفية في العراق. وبخصوص فتح فروع جديدة للبنوك العربية قام بنك بيروت بفتح مكتب تمثيلي في قطر، وقام مصرف البصرة العراقي بفتح فرع في المنطقة الحرة بدمشق، وحصل

فلسطين، أعلن عن إنشاء هيئة لإدارة المعابر الحدودية والإقليمية من أجل تذليل العقبات التي تواجه النشاط التجاري الفلسطيني. وفي البحرين، أنشأت مؤسسة نقد البحرين "مركزا للدراسات المالية الإسلامية" ليكون مركزا عالميا للتدريب والتعليم والبحوث كما تم تدشين مركز التميز في ريادة الأعمال ويندرج هذا المركز ضمن مبادرة الدول الثمان العظمى لإصلاح المنطقة. وفي السودان، تم تأسيس "الهيئة الوطنية للبتترول" لتولي مسئولية توزيع عائدات الثروة النفطية بحصص متساوية على شمال وجنوب البلاد. وفي مصر، صدر قرار بإنشاء "الهيئة العامة للتنمية الصناعية" بدلا من "الهيئة العامة للتصنيع" كما قرر مجلس الوزراء إنشاء جهاز جديد يتولى مسئولية تنظيم قطاع الإعلام في الدولة. وفي السعودية، وافق مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية على إنشاء مؤسسة إسلامية جديدة لتمويل التجارة برأس مال 3 مليارات دولار بهدف تعزيز وتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

وعلى المستوى العربي الإقليمي، تم تأسيس "جمعية الضرائب العربية" بناءً على توصية من جامعة الدول العربية. ومن خلال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تتواصل الخطوات لتأسيس شركة جديدة للتجارة والتسويق ستتخذ من دبي مقرا لها، وتشكيل مجلس أمناء للأكاديمية العربية للأعمال الإلكترونية وإنشاء مكتب عربي لترويج الاستثمارات وإنشاء الاتحاد العربي للمناطق الحرة وتأسيس اتحاد للمصدرين والمستوردين العرب. كما اختيرت الجمعية الاقتصادية الكويتية لتكون مقرا دائما للجمعية الاقتصادية الخليجية.

وعلى صعيد فتح مكاتب وفروع لشركات دولية في المنطقة العربية، في الامارات، أعلنت شركة هولندية للخدمات المالية عن افتتاح فرع لها في مدينة دبي، كما قامت شركة نوكيا للهواتف النقالة بفتح مقر إقليمي لها في دبي. وفي الجزائر، افتتحت

وعلى صعيد الجهود الترويجية، في السعودية، تم الإعلان عن إطلاق حملة ترويجية تحت شعار "رحلة الفرص الاستثمارية" ستبدأ مع مطلع العام القادم في أوروبا لعرض فرص استثمارية وتجارية بقيمة 623 مليار دولار تشمل مختلف القطاعات الاستثمارية وتغطي جزءا من احتياجات المملكة الاستثمارية حتى عام 2020، كما نظم ملتقى دولي في الرياض بمشاركة هيئات وشركات ومؤسسات استثمارية مالية عرض خلاله أكثر من 50 فرصة استثمارية قدر حجم استثماراتها بنحو 27 مليار دولار. وفي الأردن، كشفت مؤسسة المدن الصناعية عن خطة لجذب مستثمرين في 7 صناعات إستراتيجية بمدينة معان الصناعية ومن أبرز جوانب هذه الخطة الإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة 20 عاما، وتم الإعلان عن فتح مكاتب خارجه لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية سيكون أولها في الكويت لغرض الترويج لفرص الاستثمار في الأردن. وفي مصر، نظم المنتدى الدولي الثالث للاستثمار والتجارة بمشاركة العديد من المسؤولين الحكوميين والمستثمرين العرب والأجانب وتم عرض فرص استثمارية تجاوز قيمتها الملياري دولار وغطت عدة قطاعات، كما قامت الهيئة العامة للاستثمار (جافي) بحملة ترويجية في عدد من الدول الخليجية، وحملة ترويجية أخرى في 4 دول أوروبية. وفي البحرين، تم الترويج لما يزيد عن 16 فرصة استثمارية بنحو 144 مليون دولار من خلال "ملتقى الاستثمار في أنشطة الألومنيوم"، كما عقد ملتقى "استثمر في البحرين" تم خلاله الترويج لنحو 17 ملفا استثماريا غطت عدة قطاعات بتكلفة استثمارية نحو 310 ملايين دولار. وفي لبنان، عقد "مؤتمر الاستثمار وتحديات النجاح" بهدف جذب الاستثمارات إلى لبنان.

اما على صعيد إنشاء مجالس وهيئات جديدة، في السعودية، صدر أمر ملكي بتشكيل "مجلس حماية المنافسة" بعد أن تم إقرار نظام المنافسة ومنع الاحتكار. وفي

بنك الاستثمار العربي الأردني على رخصة لمباشرة أعماله في قطر.

تطورات الاقتصاد الجديد في الدول العربية...

على صعيد انعقاد القمة المعلوماتية، تبنت القمة العالمية لمجتمع المعلوماتية والتي عقد اجتماعها الثاني في تونس نوفمبر 2005 وثيقة تعنى بتجسير الفجوة الرقمية بين الدول النامية والمتقدمة، وأخرى حول حرية التعبير ونقل المعلومات، كما اتخذت خلال القمة عدة قرارات بشأن معالجة إدارة استخدام الانترنت. وتم خلال القمة اختيار السعودية ممثلة للدول العربية في الاجتماعات التحضيرية للقمة المقبلة. وقد طرح الأردن خلال القمة مبادرة إنشاء شبكة "الجامعات العربية" وإدخال التكنولوجيا كركيزة أساسية في مناهج ونظم التعليم، كما أعلنت الكويت قرب الانتهاء من تأسيس هيئة التطبيقات الإلكترونية.

على صعيد المبادرات لإدخال التطبيقات الإلكترونية، تم الإعلان عن مبادرة لإنشاء المعهد العربي للحكومة الإلكترونية وتستضيف مقره الأردن، في إطار برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية في المنطقة العربية "اقتدار" الذي يديره المكتب الإقليمي للبلدان العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن جهة أخرى أطلقت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصرية مبادرة تطوير أدوات التوقيع الإلكتروني من خلال دعوة الشركات ومراكز البحوث المحلية لتقديم عروض لتصميم وصناعة نموذج متعدد الاستخدامات والتطبيقات مثل الأعمال والتجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وتأمين الدخول على شبكات الاتصالات والمعلومات وفق المعايير الدولية. وأطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع اللجنة الأوروبية، المرحلة الثانية من برنامج المنهجيات الجديدة لسياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بتمويل من المفوضية الأوروبية بقيمة 4 ملايين يورو، ويستغرق

تنفيذه 3 سنوات، ورفعت الوزارة رأسمال صندوق التنمية التكنولوجية الذي يهدف لدعم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وقد أعلنت الهيئة العامة العليا للسياحة في السعودية قرب تطبيق "الناشيرة الإلكترونية" بحيث يميز النظام الجديد بين فئات السائح والمعمتر والترانزيت. وتم البدء في إدخال التعليم الإلكتروني في 180 مدرسة في السعودية، ودخلت نظم العمل الممكنة في 101 خدمة في وزارة الشؤون البلدية والزراعة في قطر.

على صعيد العلاقات العربية البينية في مجالات تكنولوجيا المعلومات، شهدت العلاقات العربية البينية تنامياً في مجال تكنولوجيا المعلومات إذ تم خلال الربع الأخير من العام الاتفاق بين وزراء المال في كل من لبنان ومصر على وضع آلية موحدة للتخليص الجمركي مما سيسهل على نحو واسع التجارة البينية بين البلدين. كما وقعت اتفاقية بين الحكومتين السورية والسورية لتنفيذ نظم الإدارة الحكومية الإلكترونية السورية للإفادة من الخبرة المصرية. وعلى صعيد القطاع الخاص العربي البيني، تم تأسيس أول شركة مصرية - سعودية في مصر لإنشاء المباني الذكية، كما تقوم شركة معلوماتية مصرية بتنفيذ أول مشروع خارجي لها في اليمن خاص بالتطبيقات المالية والاستثمارية. ووقعت اتفاقية تعاون بين المجموعة المصرية - السعودية للاستشارات وتكنولوجيا المعلومات وشركة بحرينية لإطلاق أول منظومة معلوماتية عربية لنقل البيانات، وقامت المجموعة بتأسيس مشروع الهاتف القانوني الذي يقدم الاستشارات القانونية في كل من مصر والسعودية، وكانت المجموعة قد نفذت أكبر بوابة قانونية عربية على الانترنت. كما أعلن فرع بيت التمويل الكويتي في البحرين عن خطط لتطوير منتزه العلوم والتكنولوجيا لتحويل البحرين إلى مركز علوم وتقنية رائد

في المنطقة. وقد أسس مجموعة من رجال الأعمال الكويتيين أول شركة مختصة بالتجارة الإلكترونية في البحرين باستثمارات قيمتها 4 مليارات دولار. وقد تم إنشاء مصنع في إمارة رأس الخيمة لإنتاج مليار قرص فيديو رقمي سنوياً. وعلى مستوى العلاقات العربية الأجنبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، وقعت مصر وماليزيا اتفاقاً في مجال الاتصالات من شأنه إتاحة المجال للتبادل السريع والأمن للبيانات والاتصال المباشر بين فروع الشركات العاملة في مصر وتلك المتواجدة في شرق آسيا.

على صعيد تنظيم الفعاليات الخاصة بالاقتصاد الجديد، عقد في الكويت مؤتمر "الحكومة الإلكترونية للتطوير الإداري" بمشاركة إقليمية، هدف إلى تعريف المشاركين بجديد تقنيات تكنولوجيا المعلومات ورفع مستوى الوعي الفردي والمؤسسي في تطبيقاتها. كما نظمت وزارة الاتصالات الإماراتية مؤتمر "التجارة الإلكترونية الخليجي الأول" في أبوظبي لتسليط الضوء على الدور المتزايد الذي تقوم به التجارة الإلكترونية وأهميتها في تنمية الاقتصاد. ونظمت "ورشة عمل حول آليات وتطبيق برامج الربط الإلكتروني بين دول مجلس التعاون الخليجي" في السعودية.

وعلى صعيد التجارة الإلكترونية، أشارت البيانات المتوافرة الى ارتفاع قيمة التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي الى ما يزيد على 6 مليارات دولار بلغت حصة الإمارات منها 2,1 مليار دولار. وقد تمت الموافقة على إنشاء "الهيئة الخليجية للتجارة الإلكترونية" ومقرها دبي وستكون مهمتها الإشراف على تنسيق وإدارة جميع مبادرات التجارة الإلكترونية على المستوى دول الخليج العربية. ومع ذلك ما زال معدل نمو التجارة الإلكترونية في الدول العربية منخفضاً جداً (نحو 1,5٪) مقارنة بالمعدلات العالمية (نحو 30٪).

● مؤشر سهولة أداء الأعمال 2005

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال، كمؤشر مركب في إطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. يقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على وضع قطاع الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تتنبه الدول المعنية إلى مكامن العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها وتحسين مناخها الاستثماري. يستند المؤشر المركب إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال، ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في العشر مؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في القطر والعكس صحيح. غطى المؤشر لعام 2005 ما مجمله 155 دولة منها 16 دولة عربية، ثلاثة منها دخلت المؤشر للمرة الأولى (فلسطين، السودان والعراق)، مقارنة مع 145 دولة، منها 13 دولة عربية عام 2004. وقد تصدرت السعودية المؤشر عربيا بالترتيب (38)، تلتها الكويت (47)، ثم سلطنة عمان (51)، تونس (58) والإمارات (69) في المراتب الخمس الأولى.

● مؤشر التنافسية العالمية 2005

يصدر مؤشر التنافسية العالمية سنويا عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية. يتم إصدار المؤشر بالتعاون مع أكاديميين بارزين وهيئات عالمية بلغ عددها 122 مؤسسة. يتكون مؤشر التنافسية

العالمية من مؤشرين رئيسيين: مؤشر النمو للتنافسية (يستند إلى 3 مؤشرات فرعية: مؤشر التكنولوجيا، مؤشر المؤسسات العامة ومؤشر البيئة الاقتصادية الكلية)، ومؤشر الأعمال للتنافسية (يستند إلى مسوحات تقيس مدى تعقيدات الممارسات العملية والاستراتيجيات التي تتبعها الشركات، وطبيعة بيئة الأعمال الاقتصادية الجزئية التي تتنافس فيها الشركات المحلية). امتد غطاء مؤشر التنافسية العالمية الجغرافي لعام 2005 إذ شمل (مؤشر النمو) 117 دولة منها 9 دول عربية (دخلت قطر والكويت المؤشر للمرة الأولى)، وشمل (مؤشر الأعمال) 116 دولة منها 7 دول عربية.

تصدرت الإمارات مؤشر النمو للتنافسية عربيا بالترتيب (18) تلتها قطر (19)، الكويت (33)، البحرين (37)، وتونس (40)، في المراتب الخمس الأولى على التوالي. وبالمقارنة مع عام 2004، سجلت دولتان عربيتان تحسنا (تونس ومصر)، وتراجعت 4 دول عربية (الأردن، الإمارات، البحرين والمغرب) تراجعاً نسبياً.

كما تصدرت الإمارات أيضا مؤشر الأعمال للتنافسية عربيا، بالترتيب (33) تلتها تونس (35)، الأردن (43)، قطر (44)، والكويت (47) في المراتب الخمس الأولى. وبالمقارنة مع عام 2004، حافظت الأردن على ترتيبها للعام السابق بينما تراجعت 6 دول عربية (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، مصر، والمغرب).

● مؤشر الحرية الاقتصادية 2005

يصدر مؤشر الحرية عن معهد "هيرتاج فاوندیشن" وصحيفة "ول ستريت جورنال" سنويا، وأصبح بعد ما يزيد على عقد من الزمن على إصداره أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماما متناميا بنتائج. غطى المؤشر لعام 2005 ما

مجمله 161 دولة، منها 19 دول عربية، مقارنة مع 155 دولة منها 17 دولة عربية عام 2004. حافظت البحرين على تصدرها المؤشر عربيا بالترتيب (20)، تلتها الإمارات (48)، الكويت (54)، الأردن (58)، سلطنة عمان (60). وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت 3 دول عربية تحسنا (السعودية، لبنان وليبيا)، وتراجعت بنسب متفاوتة أوضاع 12 دولة عربية (الإمارات، الكويت، الأردن، عمان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا)، فيما حافظت كل من البحرين وموريتانيا على وضعيهما. وقد توزعت الدول العربية وفق تصنيفات مجموعات المؤشر إلى:

- ▶ دول ذات حرية اقتصادية كاملة: لا يوجد.
- ▶ دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة: (7) دول عربية تشمل البحرين، الإمارات، الكويت، الأردن، سلطنة عمان، موريتانيا والسعودية.
- ▶ دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة: (9) دول عربية تشمل لبنان، قطر، تونس، المغرب، جيبوتي، مصر، الجزائر، اليمن وسوريا.
- ▶ دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة جدا: دولة واحدة تشمل ليبيا.

● مؤشر القدرة على الإبداع 2005

صدر مؤشر القدرة على الإبداع Innovation Capability Index للمرة الأولى هذا العام، عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد). ويتكون المؤشر المركب من مؤشرين فرعيين منحا أوزانا متساوية: مؤشر الأنشطة التقنية (يقيس الأنشطة الإبداعية استنادا إلى 3 عناصر تضم الإنفاق على البحوث والتطوير، عدد براءات الاختراعات المسجلة، وعدد المطبوعات العلمية المنشورة)،

المالية اللازمة لدعم الأعمال المبادرة وتعزيز النمو الاقتصادي.

يتكون المؤشر من 7 عناصر فرعية اختيرت على أساس أهميتها في مجال توافر التمويل للأنشطة الاقتصادية، وتشمل: البيئة الاقتصادية الكلية، المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات المالية والمصرفية، أسواق الأسهم، أسواق السندات، توافر المصادر البديلة لرأس المال، وسهولة دخول الأسواق العالمية للحصول على رأس المال الخارجي. تم احتساب قيم مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال باستخدام متوسط قيم المكونات الفرعية السبعة، والتي تتراوح ما بين صفر إلى 10 درجات، ولكن حددت أصغر قيمة يمكن تسجيلها حول 0,50 وليس صفرا لاعتبارات محاسبية ومؤسسية.

توسع الغطاء الجغرافي للمؤشر منذ صدوره قبل سبع سنوات من 88 دولة إلى 121 دولة منها 12 دولة عربية. احتلت المرتبات الخمس الأولى عالميا: المملكة المتحدة، هونج كونج، سنغافورة، الولايات المتحدة، والسويد على التوالي، فيما جاءت كندا في المرتبة 10 وسويسرا في المرتبة 12. وجاءت لاوس ومدغشقر وغينيا والكونغو وتشاد في المرتبات الخمس الأخيرة على التوالي.

وعلى صعيد وضع الدول العربية في المؤشر، تصدرت السعودية المؤشر عربيا في الترتيب (33)، تلتها الكويت (34)، ثم سلطنة عمان (37)، الإمارات (39)، الأردن (42)، في المراتب الخمس الأولى. وبالمقارنة مع عام 2004، سجلت 8 دول عربية تحسنا (الأردن، الإمارات، تونس، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، الكويت، وموريتانيا)، فيما تراجع 4 دول عربية بنسب طفيفة (لبنان، مصر، المغرب واليمن).

يلخص الجدول المبين وضع الدول العربية في المؤشرات المذكورة وفق الترتيب الذي سجلته في كل مؤشر على حدة.

التقييم بين 10 درجات (شفافة جدا) وصفر (فاسدة جدا)، واعتبرت منظمة الفساد العالمية الرصيد (5.0) خطأ فاصلا بين الدول التي تعاني والدول التي لا تعاني من مشكلة فساد خطيرة.

غطى المؤشر عام 2005 ما مجمله 159 دولة، منها 19 دولة عربية، مقارنة مع 146 دولة، منها 18 دولة عربية، عام 2004. تصدرت سلطنة عمان المؤشر عربيا بالترتيب (28)، تلتها الإمارات (30)، قطر (32)، البحرين (36)، والأردن (37)، في المراتب الخمسة الأولى.

وبالمقارنة مع عام 2004 سجلت 8 دول عربية تحسنا (السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، لبنان، مصر، واليمن)، وتراجعت 8 دول أخرى (الإمارات، البحرين، تونس، السودان، العراق، الكويت، ليبيا، والمغرب)، فيما حافظت دولتان على ترتيبهما (الأردن والجزائر)، أما الصومال فدخلت المؤشر للمرة الأولى هذا العام.

وقد استحدث المؤشر هذا العام قائمتين تضم أحدهما الدول العشر الأقل فسادا (تصدرتها أيسلندا)، وتضم القائمة الأخرى الدول العشر الأكثر فسادا (تصدرتها بنغلاديش)، ولم تصنف أية دولة عربية ضمن أي من هاتين القائمتين.

● مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال 2005

يصدر مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال، سنويا عن "معهد ميلكن" Milken Institute الأمريكي، ويهدف بشكل أساسي إلى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة والرائدة. ويفيد المؤشر في إلقاء الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون سهولة الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية

ومؤشر رأس المال البشري (يقيس مدى توافر المهارات اللازمة للإبداع استنادا إلى 3 عناصر تضم نسبة الأمية، نسبة المسجلين في المرحلة الثانوية، ونسبة المسجلين في التعليم العالي).

غطى المؤشر 117 دولة، منها 16 دولة عربية. وقد تصدرت الأردن عربيا بالترتيب (40)، تلتها لبنان (46)، السعودية (55)، مصر (56) والكويت (57) في المراتب الخمس الأولى.

وبالمقارنة مع عام 1995 (وهو العام الذي اختير للمقارنة) فقد سجلت 7 دول عربية تحسنا (الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، لبنان، مصر، واليمن)، فيما تراجعت 7 دول عربية (الإمارات، البحرين، جيبوتي، قطر، الكويت، المغرب وموريتانيا)، أما السعودية وسلطنة عمان فقد حافظتا على ترتيبهما السابق.

وقد توزعت الدول العربية بحسب قدراتها الإبداعية في تصنيف مجموعات المؤشر إلى:

- ▶ دول ذات قدرات إبداعية عالية: لا يوجد.
- ▶ دول ذات قدرات إبداعية متوسطة: (9) دول عربية تشمل الأردن، لبنان، السعودية، مصر، الكويت، البحرين، قطر، تونس، والإمارات.
- ▶ دول ذات قدرات إبداعية ضعيفة: (7) دول عربية تشمل الجزائر، المغرب، سوريا، سلطنة عمان، اليمن، موريتانيا، وجيبوتي.

● مؤشر الشفافية 2005

يصدر مؤشر النظرة للفساد أو (الشفافية)، سنويا عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International، التي تعرف الفساد على أنه "استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"، من خلال قياس درجة الفساد المتفشي بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة. يستند المؤشر إلى 16 مسحا تقوم بها 10 مؤسسات مستقلة، تجمع آراء رجال الأعمال والتحليل القطرية. ويتراوح



ترتيب الدول العربية في عدد من المؤشرات الدولية المختارة 2005

مؤشر امكانية الحصول على رأس المال		مؤشر الشفافية		مؤشر القدرة على الإبداع		مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنافسية العالمية				مؤشر سهولة أداء الأعمال	الدولة	التسلسل	
								الأعمال للتنافسية		النمو للتنافسية					
88 دولة	121 دولة	146 دولة	159 دولة	117 دولة	117 دولة	155 دولة	161 دولة	103 دول	116 دولة	104 دول	117 دولة	155 دولة			
2004	2005	2004	2005	1995	2001	2004	2005	2004	2005	2004	2005	2005			
	47	42	37	37	76	40	51	58	43	43	35	45	74	الأردن	1
	42	39	29	30	75	76	42	48	28	33	16	18	69	الإمارات	2
			34	36	56	61	20	20	40	54	28	37		البحرين	3
	54	51	39	43	80	72	67	83	32	35	42	40	58	تونس	4
			97	97	89	81	100	114	89	95	71	78	128	الجزائر	5
			-	-	112	116	92	98						جيبوتي	6
	36	33	71	70	55	55	74	72					38	السعودية	7
			122	144									151	السودان	8
	92	83	71	70	92	89	138	139					121	سوريا	9
			-	144										الصومال	10
			129	137									114	العراق	11
	41	37	29	28	90	90	54	60					51	سلطنة عمان	12
			108	107									125	فلسطين	13
			38	32	57	66	60	81	-	44	-	19		قطر	14
	37	34	44	45	52	57	48	54	-	47	-	33	47	الكويت	15
	38	48	97	83	50	46	83	76					95	لبنان	16
			108	117			154	153						ليبيا	17
	89	92	77	70	61	56	95	103	66	71	62	53	141	مصر	18
	56	59	77	78	78	86	66	85	46	79	56	76	102	المغرب	19
	111	100	-	-	110	111	67	67					127	موريتانيا	20
	111	114	112	103	109	104	131	132					90	اليمن	21
	12	12	18	19	16	16	17	17	7	9	7	9	16	مجموع الدول العربية	

مصادر المؤشرات (المواقع الالكترونية):

World Bank: www.doingbusiness.org

World Economic Forum: www.weforum.org

Heritage Foundation/Wall Street Journal: www.heritage.org

World Investment Report: www.unctad.org

Transparency International: www.transparency.org

Milken Institute: www.milkeninstitute.org

مؤشر سهولة أداء الأعمال:

مؤشر التنافسية العالمية:

مؤشر الحرية الاقتصادية:

مؤشر القدرة على الإبداع:

مؤشر الشفافية:

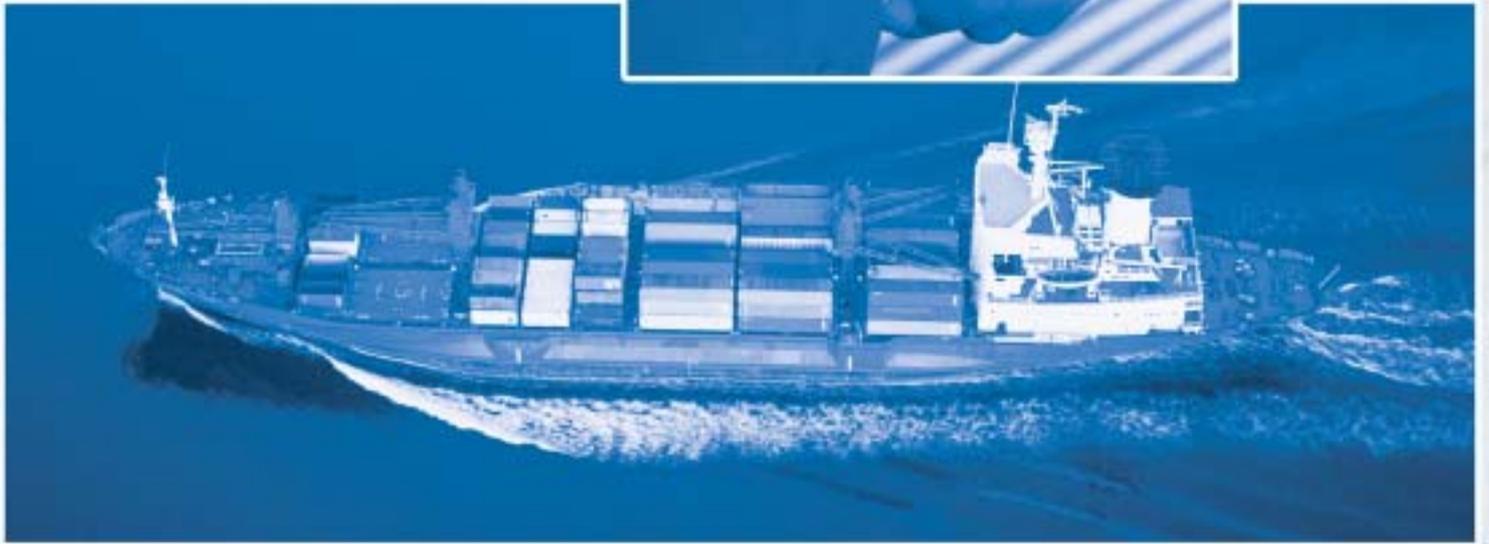
مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال:



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار



سنندكم للنجاح



الضمان الشامل لمستحقات المصدرين وأموال وعوائد المستثمرين

www.iaigc.org
operations@iaigc.org

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، هاتف: 965 4844500، فاكس: 965 4841240